

Public goods and government action

Dr: Jonathan Anomaly



السلع العامة والنشاط الحكومي

ترجمة: د. (محمد المهدي) وفيق السائح

آب / 2020

Public goods and government action*

Dr: Jonathan Anomaly**

السلع العامة والنشاط الحكومي

ترجمة

د. "محمد المهدي" وفيق السائح

mohammed_w_s@hotmail.com

دكتوراه اقتصاد ومصارف إسلامية

جامعة اليرموك / الأردن

آب / 2020م

* - نشرت هذه الدراسة في مجلة:

[Politics, Philosophy & Economics, 2015, Vol. 14(2) 109-128, on the link:
<https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/1470594X13505414>.

** - يعمل الباحث (Jonathan Anomaly) مديرا مساعدا ومحاضرا في جامعة بنسلفانيا منذ عام (2019)، كما أنه عمل في هيئة التدريس في معهد الأخلاقيات العملية في جامعة كاليفورنيا في الفترة (2018-2019)، وعمل باحثا في جامعة أريزونا في الفترة (2017-2018) وعضوا في هيئة التدريس الأساسي في برنامج (Duke/UNC PPE) في الفلسفة والسياسة والاقتصاد في الفترة الواقعة بين (2010-2017)، وعمل في جامعة فيرجينيا في الفترة الواقعة بين (2008-2010).

تنويه

إذن بالترجمة والنشر

بناء على طلب هيئة تحرير المجلة التي قامت بنشر الدراسة الأصلية، فإنني أورد التوثيق التالي

والذي يتضمن اسم المجلة ورابط الدراسة الأصلية

This is an Accepted Manuscript of an article published in [Politics, Philosophy & Economics, 2015, Vol. 14(2) 109–128, available online:

<https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/1470594X13505414>

شكر وتقدير

بعد أن أكرمني الله تعالى بإتمام ترجمة هذه الدراسة، فإنني أتوجه بالشكر والتقدير إلى
هيئة تحرير مجلة:

Politics, Philosophy & Economics

على أنها سمحت لي بترجمة دراسة: (Public goods and government action) للباحث:
(Dr: Jonathan Anomaly).

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	المحتوى
أ	إذن هيئة تحرير المجلة بترجمة الدراسة ونشرها
ب	شكر وتقدير (خاص بالمترجم)
ج	قائمة المحتويات
هـ	صورة عن الملخص في الدراسة الأصلية
و	تقديم بين يدي الدراسة
	الدراسة المترجمة
1	ملخص الدراسة الأصلية باللغة العربية
2	لماذا تعتبر السلع العامة سلعا ذات أهمية في المجتمع؟
6	الاقتصاديون المتقدمون
11	السياسة العامة والسلع العامة
12	قياس الطلب
16	تقييم الطلب
21	المنافع والتكاليف
25	مدى تحقق العدالة في توفير السلع العامة
28	التوفير الخاص والتوفير العام
34	السلع العامة الأساسية والسلع العامة الثانوية

37	الأبوية والتأثير الذاتي المضاد
42	النتائج
43	شكر وتقدير (خاص بالباحثة)
43	تمويل الدراسة
44	صورة عن المراجع الأصلية للدراسة
46	نبذة عن حياة الباحث (Dr: Jonathan Anomaly)



Article

Public goods and government action

Jonathan Anomaly
Duke University, USA

Politics, Philosophy & Economics
2015, Vol. 14(2) 109–128
© The Author(s) 2013



Article reuse guidelines:
sagepub.com/journals-permissions
DOI: 10.1177/1470594X13505414
journals.sagepub.com/home/ppe



Abstract

It is widely agreed that one of the core functions of government is to supply public goods that markets either fail to provide or cannot provide efficiently. I will suggest that arguments for government provision of public goods require fundamental moral judgments in addition to the usual economic considerations about the relative efficacy of markets and governments in supplying them. While philosophers and policymakers owe a debt of gratitude to economists for developing the theory of public goods, the link between public goods and public policy cannot be forged without moral reflection on the proper function and scope of government power.

Keywords

Public goods, public policy, market efficiency, government intervention, paternalism

تقديم بين يدي الدراسة

الحمد لله .. والصلاة والسلام على رسول الله .. أما بعد:

مما استقر في أدبيات الاقتصاد أن طبيعة السلع العامة تتحدد وفقاً لخصيقتين اثنتين تميزانها عن السلع الخاصة: **أولاهما**: أنها ليست محلاً للتنافس بين أفراد المجتمع. **وثانيهما**: عدم إمكانية استبعاد فئة محددة من الأفراد من استهلاكها، فإن كانت السلعة تنسم بكلا الخصيقتين ولم تتخلف واحدة منهما فإنه يطلق عليها السلع العامة النقية، كالمنظومة الأمنية (الشرطة) والمنظومة الدفاعية (الجيش)، وإن افترقت السلعة لواحدة من الخصيقتين في ظرف معين، فإنه يطلق عليها السلع شبه العامة، كالحدايق العامة، فهي سلعة تتوافر فيها الخصيقتان، إلا أنه في ظرف معين وهو الازدحام عليها في وقت معين، يقلل من فرصة الآخرين من الانتفاع بها، أو أنه قد تفرض رسوم معينة على الانتفاع بالسلعة - كما هو الشأن في البحيرات والمحميات - مما يمكن الهيئة الإدارية من استبعاد من لا يدفع قيمة الرسوم من دخولها.

وقد تناول الباحث الأصيل لهذه الدراسة العديد من مفردات السلع العامة والسلع شبه

العامة، ويمكن إعادة تصنيفها على النحو التالي:

(1) السلع العامة النقية: كالمنظومة الدفاعية لحماية الوطن من العدوان الخارجي، والمنظومة القانونية والقضائية لتحقيق العدالة في المجتمع، وطبقة الأوزون، والحكومة المكلفة بتسيير شؤون المجتمع، والمعاهدات الدولية التي تهدف إلى الحد من التلوث.

(2) السلع شبه العامة، وهي على صور متعددة:

○ فمنها ما هو مرتبط بالبيئة: كالبحيرات والمناطق البرية والحيوانات المهددة بالانقراض،

والجداريات في الأماكن العامة، وزراعة الأشجار والنباتات في الحدائق العامة.

○ ومنها ما هو مرتبط بالمنظومة التعليمية: كالكتب المدرسية.

- ومنها ما هو مرتبط بالمنظومة الصحية: كلقاحات تطعيم الأطفال (مثل المصل المعد للوقاية من شلل الأطفال) والأبحاث العلمية المتعلقة بالدراسات المخبرية على الخلايا والتجارب الطبية على الحيوانات، والإجراءات الصحية للحد من السمّة والتدخين.
- ومنها ما هو مرتبط بالمنظومة الاقتصادية: كاتفاقيات التجارة الحرة.
- ومنها ما هو مرتبط بتخفيض مستوى المخاطر على أفراد المجتمع: كالاكتتاب في عقود التأمين.

ومما يحسن التنبيه إليه أثناء قراءة الدراسة العديد من الملاحظات:

أولها: استعمل الباحث الأصل التركيب الاصطلاحي "السلع العامة" في كل سلعة تتسم بالخصيصتين، بقطع النظر عن كونها ملموسة مادية أم لا، كما واستعمله أثناء حديثه عن السلع شبه العامة.

وثانيها: إن المترجم قام بإضافة بعض المفردات أثناء ترجمة الفقرات، حيث أنها تساهم في إيضاح الفكرة بشكل أفضل، وقد جعلها بين قوسين تمييزاً لها عن غيرها.

وثالثها: أنه قام بإيضاح العديد من مصطلحات ومفاهيم وفقرات الدراسة في هامش التوثيق، ونسبها إلى مصادرها الأصلية تمييزاً لها عن إيضاحات الباحث الأصل حيث اكتفى المترجم بنسبتها إلى الباحث.

ملخص دراسة

(Public goods and government action)

مما بات متقفا عليه على نطاق واسع: إن إحدى الوظائف الأساسية للحكومات هي توفير السلع العامة، فالأسواق كما بات معلوما إما أن تفشل في توفير السلع العامة، أو أنها تعجز عن توفيرها بكفاءة. توضح هذه الدراسة: إن الحجج المرتبطة بتوفير الحكومات للسلع العامة تتطلب أحكاما أخلاقية أساسية، بالإضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية المعروفة والمتعلقة بفاعلية الأسواق والحكومات في عرض السلع العامة، فبينما يدين الفلاسفة ورجال السياسة (Policymakers) بالامتثال للاقتصاديين؛ لتطويرهم نظرية السلع العامة، إلا أنه لا يمكن صياغة العلاقة بين السلع العامة والسياسة العامة دون أن نتيح للتفكير الأخلاقي (moral reflection)⁽¹⁾ فرصة ودورا تقييما للسلطة التشريعية في الحكومة.

الكلمات المفتاحية: السلع العامة، السياسة العامة، كفاءة السوق، التدخل الحكومي، الأبوية.

¹ - يمكن ترجمة التركيب اللغوي (Moral Reflection) بالتفكير الأخلاقي أو الانعكاس الأخلاقي، ويعني هذا المفهوم: التأمل أو التفكير في الماضي من منظور أخلاقي، بحيث يكون سلوكنا المستقبلي بصفتنا أفرادا أو سياستنا المستقبلية بصفتنا دولة انعكاسا لخبراتنا التي اكتسبناها في الماضي، فنحن ننظر إلى أنفسنا بقصد تقييم أفكارنا ومعتقداتنا وسلوكياتنا وسياساتنا من وجهة نظرنا، وكأننا طرف خارجي مستقل. ينظر:

Ransome: William, **Moral Reflection**, London, Palgrave Macmillan, 1st edition, 2009, Page: 2.

لماذا تعتبر السلع العامة سلعاً ذات أهمية في المجتمع؟

Why public goods matter?

تعد الأسواق آليات فاعلة وكفوءة؛ لتعزيز رفاهية الإنسان، ففي غياب الآثار الخارجية⁽²⁾، فإنه ينشأ عن التبادل الحر للسلع الخاصة تحسناً باريتياً⁽³⁾ (على ما هو مفترض)، أما في حالة تحقق الآثار الخارجية واعتبارها⁽⁴⁾، فإن الأسواق تميل إلى تحقيق مكاسب صافية من خلال تعزيز التخصص وتقسيم العمل، أما عند الحديث عن السلع العامة مثل طبقة الأوزون في

2 - تعرف الآثار أو العوامل الخارجية في علم الاقتصاد بأنها تكاليف أو منافع يتأثر بها طرف ثالث، فأية عملية تبادل بين طرفين يمكن أن تتسبب بآثار معينة على طرف ثالث، وهذه الآثار على صورتين: فأولاهما الإيجابية ويعبر عنها بالمنافع، وثانيهما السلبية ويعبر عنها بالتكاليف، ومثال الأولى: ما تحدثه مزارع النحل من آثار إيجابية على تلقيح المحاصيل المجاورة، ومثال الثانية: ما تحدثه المصانع من آثار سلبية (التلوث بالغازات السامة) على أفراد المجتمع في المناطق المحيطة. ينظر:

Stewart: Frances, Ejaz: Ghani, **How significant are externalities for development?** World Development, Britain, 19 (6): Page: 573, 1991.

3 - يقصد بالتحسن الباريتي: إمكانية زيادة مستوى الرفاه الاجتماعي، وذلك عن طريق زيادة مستوى الرفاه الفردي من خلال إعادة التخصيص (allocative readjustment) دون أن يتسبب ذلك بجعل حالة فرد آخر أسوأ حالاً أو جعله في مستوى رفاه أقل. ينظر:

Ng: Yew-Kwang, **Welfare Economics, Introduction and Development of Basic Concepts**, Palgrave, London, Macmillan Publishers Limited, 1979, Page: 30.

4 - قد يتسبب وجود الآثار الخارجية السلبية (التكاليف) في انخفاض مستوى الرفاهية الاجتماعية، ففي حالة التلوث الجوي بالغازات السامة الصادرة من المصانع، فإنها قد تتسبب بانخفاض مستوى المنفعة التي يحصل عليها أفراد المجتمع، فمثلاً: قد يحصل فرد معين على مبتغاه (المنفعة المستهدفة) ولكنه يحصل عليها في ظل حالة من الكآبة، أو أنه قد يحصل عليها بعد أن يدفع تكاليف معينة تقلل من مستوى تلك المنفعة؛ كأن يقع في حالة مرضية في رئتيه، أو أنه قد يدفع تكاليف طبية مرتفعة مقابل العلاج المطلوب، وقد بين هذا الأمر العديد من الدراسات والتقارير ومنها:

World Health Organization, **Economic cost of the health impact of air pollution in Europe: Clean air, health and wealth**, WHO Regional Office for Europe, OECD, 2015, Page: 3.

الغلاف الجوي والمحافظة عليها، فإن التبادل خارج إطار التنسيق⁽⁵⁾ يجعل الجميع في وضع أسوأ حالا من وضع آخر (يتمكنون فيه أن يكونوا أفضل) بإيجاد طريقة للتنسيق فيما بينهم.

توصف السلع بأنها عامة طالما اتسمت بخصيصتين: أولاهما أنها غير قابلة للتنافس (nonrivalry)، وثانيهما عدم إمكانية الاستبعاد (nonexcludability)⁽⁶⁾، ولا شك أن سمة عدم إمكانية الاستبعاد تشكل تحدياً رئيساً أمام توفير السلع العامة⁽⁷⁾، ويعود السبب في ذلك إلى أن السلعة عندما تكون متاحة أمام الجميع، ويكون إنتاجها مرتفع التكلفة، كما في حالة الكتب المدرسية، فإن هذا يدفع بعض الناس إلى الانتفاع المجاني (Free Rider) استغلالاً لجهود الآخرين، أما الآخرون والذين يدركون وجود هذا الصنف من الأفراد، فإنهم سيرفضون المساهمة في توفير السلع العامة؛ لأنهم يفتقرون إلى الثقة بأن عدداً كافياً من الأفراد الآخرين ستتكاتف معهم، الأمر الذي يعني بحسب تقديرهم- أن مساهمتهم في توفير السلع العامة لن تكون مجدية.

⁵ - يقصد بالتنسيق: عقد الاتفاقيات بين الدول للحد من التلوث واستنزاف طبقة الأوزون. ينظر:

Reitze: Arnold. W, **Air Pollution Control Law: Compliance and Enforcement**, Washington, Environmental Law Institute, 2001, Page: 389.

⁶ - فأما كونها غير قابلة للتنافس فيعني: أن استهلاك (انتفاع) شخص واحد من سلعة عامة معينة كالعدل والأمن المتاحين في الدولة لا يقللان مما هو متاح للآخرين، وأن انتفاع شخص معين بالطريق العام لا يقلل مما هو متاح للآخرين، وبالتالي: ما دام أن هذه السلع متاحة لكل أفراد المجتمع، فإن التنافس عليها معدوم. أما عدم إمكانية الاستبعاد فيعني: عدم إمكانية (أو صعوبة) استبعاد شخص من الانتفاع بسلعة عامة معينة بمجرد توفرها، فلو أنشأت الدولة الترسانة العسكرية؛ لتوفير الأمن الخارجي باعتباره سلعة عامة، فإن استبعاد أفراد المجتمع الذين لم يدفعوا الضرائب مثلاً من الانتفاع بهذه السلعة يعد غير ممكن، فليس من المقبول عقلاً أن تصد الترسانة العسكرية الخطر عن بعض أفراد المجتمع دون البعض الآخر. ومما تجدر ملاحظته أنه يمكن تحويل السلع العامة إلى سلع يقل نطاق عمومها وذلك من خلال آليات الاستبعاد، كفرض الرسوم على الأشخاص عند انتفاعهم بسلعة معينة وهو ما يطلق عليه: سلع النوادي. (ورد هذا الإيضاح في الدراسة الأصلية ص123) ينظر أيضاً:

Kaul, Grunberg and Stern., **Defining Global Public Goods**, Page: 3, in Preference: **Global Public Goods, International Cooperation in the 21ST Century**, Page: 42.

⁷ - يوضح (Head) أن عدم إمكانية فرز السلع العامة إلى وحدات منفصلة، بالإضافة إلى الأسعار يسبب مشكلة رئيسية في توفير السلع العامة. (ورد هذا الإيضاح في الدراسة الأصلية ص123).

كقاعدة عامة: كلما ازداد عدد الأفراد الذي يحتاجون السلع العامة، فإن كفاءة السوق في توفير السلع العامة ستخف، ووفقا لذلك فإنه يصعب تحقيق مكاسب الرفاهية من خلال التبادل الخاص، بعبارة أخرى: تسبب السلع العامة -بالنسبة لاقتصاديات الرفاه على الأقل- مشكلة اقتصادية تتمثل في فشل السوق، وهكذا يتبنى الكثير من الاقتصاديين مسألة: أنه يمكن للحكومة أن تحسن من الحالة الاقتصادية بشكل مباشر عن طريق توفير السلع العامة، أو بشكل غير مباشر عن طريق التشجيع⁽⁸⁾ على توفيرها.

في الواقع: بين الاقتصادي (Adam Smith) أنه يجب تكليف الحكومات بثلاث وظائف رئيسية، ويمكن إدراجها جميعا تحت وصف جامع، وهو تكليفها بوظيفة: توفير السلع العامة، أما الأوليان منها فهما: توفير المنظومة الدفاعية لحماية الوطن من العدوان الخارجي، والمحافظة على نظام قانوني وقضائي محايد، أما الوظيفة الثالثة والأخيرة لصاحبة السيادة (الحكومة) فيقول (Adam Smith) بحقها:

"هي إنشاء المؤسسات والأشغال العامة وصيانتها، ومع أنها قد تكون على أعلى مستويات المنفعة للمجتمع، إلا أنه نظرا لطبيعتها، فإن الأرباح (المتحققة) لن تغطي التكاليف، أو تعوض من تحمّلها، وبالتالي: فإنه ليس من المتوقع أن يقوم فرد معين، أو عدد قليل من الأفراد بإنشائها أو المحافظة عليها.

وبحسب ما تم إيضاحه: فإن مشكلة توفير السلع العامة تدور بالدرجة الأولى حول كيفية تأثير عدد المساهمين اللازمين لتوفير السلع العامة على تكلفة المعاملات والسلوك الاستراتيجي⁽⁹⁾. فإن كانت السلعة من السلع العامة المحلية، كما في ملعب الحي، فإن المنتفعين

8 - أي: تشجيع القطاع الخاص وتعزيز دوره في توفير السلع العامة.

9 - يوضح (James Buchanan) هذه المسألة بقوله: إن الفرد باعتباره عضوا في مجموعة كبيرة متميزة باعتماد أفرادها جميعا على بعضهم البعض، فإنه لن يتوقع أن يكون له تأثير على سلوك الأفراد من خلال سلوكياته. فهو لن يتصرف على نحو يكون تصرفه استراتيجيا، ولن يساوم، كما أنه لن يقوم بأي دور يُحدث تأثيرا على الآخرين. بل إنه بدلا من ذلك سيعدل من سلوكه وفقا لسلوك الآخرين، وسينظر إلى سلوكياتهم باعتبارها وحدة متكاملة .. كما أنه سيقبل مجمل تصرفات الآخرين كمنارات إرشادية لقراراته الخاصة، باعتباره جزءا من البيئة (المجتمع) أو من الطبيعة إذا جاز التعبير .. يتيح المجتمع "قليل العدد" حافزا للشخص للبدء =

المحتملين (أو الراغبين في الانتفاع بالملاعب) يتمكنون من التنسيق فيما بينهم، أو إيجاد صيغة قانونية من خلال عقد معين؛ لتسهيل توفير السلع العامة المحلية من خلال القطاع الخاص، كما يمكنهم أن يطوروا آليات (أو وسائل)؛ لاستبعاد المنتفعين مجاناً (Free Riders)، ومعالجة مشكلة الثقة⁽¹⁰⁾ من خلال عقود ملزمة ومشروطة، أما إذا كانت السلع العامة عالمية النطاق، كما في الحد من الانبعاثات الكيميائية المستنزفة للأوزون، فإنه من الصعب بل من المستحيل أحياناً - على الأطراف المعنية (بتوفير السلع العامة) أن تجد أطرافاً آخرين تساهم معها، كما أنه يصعب التمييز بين الأفراد الراغبين حقاً بالمساهمة في توفير السلع العامة وبين الأفراد الذين يرغبون بالانتفاع بالسلع العامة مجاناً دون المساهمة في توفيرها، كما يصعب على القطاع الخاص أن يقوم بتوفيرها.

يرى الاقتصاديون أن السلع العامة تمثل معضلة (في الاقتصاد)؛ لأن وجود السلع العامة يعني وجود مكاسب غير مستغلة، وهذا أمر غير مقبول في الأسواق الحرة، كما أنها تمثل معضلة في المجال الفلسفي السياسي إذا اعتبرنا أن المجتمع السياسي مشروع تعاوني تتحقق فيه المنافع المتبادلة كما يرى (Rawls). فالتبادل الاختياري (Voluntary exchange)⁽¹¹⁾ يعد

= بالتجارة، والمساومة على الشروط. أما المجتمع "كثير العدد" فإنه يتسم بالفاعلية .. ويميل إلى التخلص من سلوكيات التجارة والمساومة. (ورد هذا الإيضاح في الدراسة الأصلية ص124).

10 - أي انعدام ثقة الأفراد الذين يملكون الرغبة والاستعداد لتوفير السلع العامة ببقية الأفراد من ناحية أن الآخرين لن يقوموا بدورهم المنشود في توفير السلع العامة، الأمر الذي يعني أن المساهمة في توفير السلع العامة ستكون في حدودها الدنيا.

11 - يقصد بالتبادل الاختياري: تلك العملية التي يتفاعل فيها البائع والمشتري بحرية تامة (دون أي إكراه من أحد) بحيث يتبادلون المال والسلع، فإن وقع هذا التبادل وفقاً لما يرتضيه الطرفان فإن كليهما سيكون في وضع أفضل مما كانا عليه من قبل. وقد تعلق الأمر بالدراسة، فإن بعض الباحثين رأوا إمكانية تأطير العلاقة بين الحكومة والأفراد بإطار عقدي شبيه بالتبادل الاختياري، بحيث يقوم الأفراد بدفع ضريبة معينة بشكل اختياري مقابل أن تقوم الحكومة بتوفير السلع لأولئك الأفراد، وذلك بحسب مبدأ الموازنة بين المنافع المرجوة من هذه السلع وبين التكاليف المفروضة (سعر الضريبة). ومما يحسن التنبيه عليه: إن الاقتصاديين قد اختلفوا في نظرية التبادل الاختياري من حيث كفاءتها في توفير السلع العامة. ينظر:

* Musgrave: Richard Abel, **The Voluntary Exchange Theory of Public Economy**, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 53, No. 2, Feb, 1939, Oxford University Press, Page: 213.

مصدرا رئيسا للمنافع المتبادلة، ولكن عندما يتحمل الأفراد تكاليف إنتاج السلعة الجماعية بينما تنتزع المنافع بطريقة عشوائية على أفراد المجتمع، فإن تحقق المكاسب المتبادلة قد تتطلب تدخلا حكوميا، بعبارة أخرى: تعتبر قرارات الحكومة الإلزامية (كتشريعات الحد من التلوث) نوعا من التعاون؛ لتحقيق المنافع المتبادلة طالما رأى كل فرد من أفراد المجتمع أنه لا يملك القدرة على تحقيق ذلك وحده، وأن هذا (أي: التدخل الحكومي) هو السبيل الوحيد والملائم؛ لتحقيق هدف يجعل الجميع في وضع أفضل، والسؤال المطروح في مجال الفلسفة السياسية هو: كيف ينبغي أن نتعامل (سلوكيا وفكريا) مع ذلك المجال الرحب من السلع العامة التي ينبغي على الحكومات والأسواق توفيرها في المجتمع.

تهتم هذه الدراسة بتطوير أساسيات النظرية المعيارية للسلع العامة، وتبدأ بمناقشة موجزة: لماذا يعتقد كثير من الفلاسفة أن توفير السلع العامة يشكل جوهر العمل الحكومي؟ ويتفرع عن ذلك العديد من الأسئلة، والتي ينبغي على المنظرين والسياسيين أن يأخذوها بعين الاعتبار عند الحديث عن سلع عامة يحتمل توفيرها في المستقبل، (ومما تجدر ملاحظته) إن هذه الدراسة لا تهدف إلى تقديم إجابات نهائية لهذه الأسئلة، بل إن الهدف هو: تأطير القضية دون معالجتها لصالح وجهة نظر معينة ترى العمل الحكومي محددًا في مجالات معينة دون مجالات أخرى.

الاقتصاديون المتقدمون (Forerunners)

يمكن القول: إن الاقتصاديين (Thomas Hobbes) و (David Hume) قد سبقا الاقتصادي (Adam Smith)⁽¹²⁾ في وجهة نظره المتمثلة في أن الوظيفة الأساسية للحكومات

* Johnson: Marianne, **Public Goods, Market Failure, and Voluntary Exchange**, This paper was prepared for the History of Political Economy Conference, April 2014, Page: 3-4.

12 - حيث أن الاقتصادي (Thomas Hobbes) ولد عام 1588م، وتوفي عام 1679م، بينما ولد الاقتصادي (David Hume) عام 1711م، وتوفي عام 1776م، أما الاقتصادي (Adam Smith) فقد ولد عام 1723م، وتوفي عام 1790م. ينظر:

* Martinich: A.P, **Hobbes: A Biography**, United Kingdom, Cambridge University Press, 1999, Pages: 2, 355.

هي: توفير السلع العامة، وقد وضع (Hobbes) أن وضع القواعد السلوكية وتنفيذها، بما في ذلك القواعد الأخلاقية والقانونية، يتيح لنا الارتقاء والتمتع بثمار أعمالنا، فدون قوانين قابلة للتنفيذ فإن المنافسة المطلقة على الموارد النادرة (أو الشحيحة) تهدد أمننا، وتضعف ثقتنا بالأفراد الذين نتفاعل معهم⁽¹³⁾، ففي الوضع الطبيعي يقول (Hobbes):

"... فلا يوجد مجال للصناعة (العمل)؛ لأن الحصول على ثمرة الصناعة غير مؤكد، وبالتالي فإنه لن يوجد أدنى اهتمام بحرثاة الأرض، ولا بالملاحة البحرية، كما أنه لا يمكن الانتفاع بالسلع المستوردة عن طريق البحر، ولا بمخازن السلع، كما أنه يُفتقر إلى الأدوات (المعدة) لنقل وإلقاء الأشياء (السلع) التي تتطلب جهدا كبيرا، كما أنه لا تتوفر أية معرفة حول سطح الأرض، ولا عن احتساب الوقت، ولا الفنون ولا الخطابات، بل أنه لا يوجد أية مقومات للمجتمع، والأسوأ من ذلك كله: ديمومة الخوف، وخطر الموت المحقق..."⁽¹⁴⁾.

يعتقد (Hobbes) أن الطريق الوحيد لتجنب هذه الكارثة هو: أن يمنح أفراد المجتمع ثقتهم لشخص واحد، أو لهيئة واحدة متشكلة من مجموعة من الأفراد، فهذا مما يجعل إرادتهم إرادة واحدة من خلال نظام التصويت، وقد أشار العديد من الباحثين إلى أن حجة (Hobbes)

* Mossner: Ernest Campbell, **The Life of David Hume**, New York, Oxford University Press, 1980, Pages: 6, 608, 611, 577.

* Evensky: Jerry, **Adam Smith's Moral Philosophy: A Historical and Contemporary Perspective on Markets, Law, Ethics, and Culture**, New York, Cambridge University Press, 2005, Pages: 104, 204.

¹³ - فالقوانين الحاكمة على المجتمع وتنفيذها من شأنه أن يحدث التقدم والازدهار والرخاء، وإن الافتقار إلى هذه القوانين أدعى إلى التنافس المطلق على موارد المجتمع، وهذا من شأنه أن يسبب الاعتداء على حقوق الملكية، مما يسبب التناحر والتقاتل.

¹⁴ - ذكر (Hobbes) هذا النص في سياق الحديث عن الحروب وأعمال النهب وسلوكيات العنف باعتبارها الوضع الطبيعي في حياة الأفراد، حيث بين أنه في ظل تلك الظروف لن تستقيم الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية، إلا أن رغبة الأفراد في السعادة والأمان تجعلهم يميلون إلى الدخول في عقد اجتماعي، فيتخلى كل منهم عن سلطته الخاصة، ويقبلون بسلطة عليا تعمل من خلال الدولة؛ لتحكمهم وتنظم أمورهم. ينظر:

Hobbes: Thomas, **Leviathan**, Edited by: A.P. Martinich, Broadview Press, Canada, 2002, Page: 95.

حول الحكم المطلق (الاستبداد) يعد أقل لفتا للانتباه من حجته الأخرى بأن الحياة في المجتمع السياسي تجعل جميع الأفراد في حالة أفضل من الحالة التي يعيشون فيها، وبناء عليه فإن الحكومة نفسها تمثل سلعة عامة، ناهيك عن احتمالية كونها مصدرا لتوفير السلع العامة. ومما تجدر الإشارة إليه: إنه بعد مرور ثمانين عاما على نشر مؤلف (Hobbes) والذي أطلق عليه اسم "Leviathan"⁽¹⁵⁾، وقبل مائتي عام على صياغة (Paul Samuelson) لمفهوم السلع العامة، فإن (Hume) قد بين أن توفير السلع العامة يتطلب اتخاذ إجراءات حكومية.

ليس من الصعب أن يتفق اثنان من الجيران على الانتفاع بأرض مشتركة بينهما، (أو حتى الاتفاق على استئزافها) فإنه من السهل عليهم عقد هذا الاتفاق؛ لأنهم يعرفون بعضهم البعض، ويعرف كل منهما طريقة تفكير الآخر، وينبغي على كل منهما أن يدرك أن النتيجة المترتبة على إخفاقه في الجزء المطلوب منه هي: فشل المشروع بأكمله. إلا أنه من الصعب للغاية، أو أنه من المستحيل، أن يتفق ألف شخص على عقد اتفاق بينهم على عمل من هذا القبيل، بل إنه من الصعب أن يعقدوا مجلسا لهذا الاتفاق، كما أنه من الصعب عليهم تنفيذ هذا الاتفاق إن نجحوا في عقده، ويزداد الأمر صعوبة من ناحية أن كلا منهم سيلتمس عذرا؛ ليحرر نفسه من عبء النفقات والتكاليف، ويحمل العبء كله على الآخرين، وأمام هذه الصعوبات فإنه يمكن القول: إن المجتمع السياسي يمكن أن يعالج هذه الصعوبات بسهولة، فالحكام (Magistrates) يرون أن المصلحة الحقيقية هي مصلحة الغالبية العظمى لرعايا الدولة، فهم لا يحتاجون استشارة أية جهة سوى أنفسهم لتشكيل أي مخطط (أو بناء أي مشروع) لتعزيز هذه المصلحة، وبما أن فشل أي جزء في التنفيذ مرتبط بفشل الكل، فإنهم سيحاولون دون وقوع هذا الفشل (بأنفسهم)؛ لأنهم لا يجدون أي اهتمام بالمشروع (من عامة الناس)، وبالتالي: فإن بناء الجسور، وإنشاء الموانئ، وإقامة التحصينات والقلاع، وحفر القنوات، وتجهيز الأساطيل، وتدريب الجيوش في كل مكان، يتم برعاية الحكومات. ومع أن هذه الحكومات تتشكل من أشخاص لا

15 - وهو الكتاب الذي قام بتأليفه (Thomas Hobbes)، وقد نشر عام 1651م، ويستمد الكتاب عنوانه من الكتاب المقدس، وهو من الكتب الأكثر تأثيرا في صياغة نظرية العقد الاجتماعي، وخلص الكتاب إلى أن الحروب بين البشر لا يمكن تجنبها إلا من خلال حكومة قوية. ينظر:

Hobbes: Thomas, **Leviathan**, Edited by: A.P. Martinich, Broadview Press, Canada, 2002, Page: 95.

يخلو أحد منهم من العيوب الكثيرة (كالضعف والعجز) إلا أن هذه الحكومات -والتي تعد واحدة من أرقى وأدق الإبداعات التي يمكن تخيلها- أصبحت هيئة سياسية تكاد تخلو -إلى حد ما- من كل العيوب.

وقد ذكر (Hobbes) و(Hume) و(Smith) بعض الأمثلة الجلية (على السلع العامة النقية) والتي يمكن للحكومات توفيرها، بينما يصعب أو يستحيل على القطاع الخاص توفيرها، لهذا السبب فإن جميع النظريات السياسية -تقريباً- والتي تحظى بالقبول تؤيد قيام الحكومات بتوفير بعض صور السلع العامة، ومما تجدر الإشارة إليه: إن كلا منها يؤيد مجموعة مختلفة ولأسباب مختلفة⁽¹⁶⁾⁽¹⁷⁾. وبحسب ما يرى (David Schmitz) فإن إحدى أهم الحجج التي تدعم ضرورة التدخل الحكومي لتوفير السلع العامة هي: الحد الأدنى من الافتراضات المعيارية والتي يجب الاستناد إليها لتسوية تدخل الدولة، فالحد الأدنى من الافتراض المعيارية الذي يفكر فيه (Schmitz) هو أن النشاط الحكومي في بعض الأحيان هو الطريقة الوحيدة (لتوفير السلع العامة) بشكل مجدي، وعلى نحو أكثر كفاءة من حيث التكلفة، والتي يمكن أن تحقق نتيجة

16 - والمراد بذلك: إن بعض النظريات يؤيد توفير مجموعة من السلع العامة مختلفة عن السلع العامة التي يؤيد توفيرها نظريات أخرى، كما أن بعض النظريات يؤيد توفير سلع عامة لأسباب تختلف عن الأسباب التي تراها النظريات الأخرى.

17 - ينصب تركيز الباحثين (في كيفية توفير السلع العامة من خلال الآليات غير الحكومية) على السلع العامة المحلية والتي تتسم بدرجة معينة من إمكانية التنافس أو الاستبعاد. وفي الواقع، عندما تسود معايير ثقافية معينة في مجتمع قليل العدد، ويحاسب منتهكي المعايير -إما على صورة وصمة اجتماعية إذا كانت حالات الانتهاك في حدها الأدنى، وإما على صورة الطرد (حظر الانتفاع) إذا كانت حالات الانتهاك في حدها الأعلى- فإن أفراد المجتمع يتمكنون من تحويل السلع العامة إلى سلع خاصة من خلال استبعاد من انتهك المعايير من إمكانية الانتفاع بمجموعة متنوعة من المزايا الاجتماعية، مع إمكانية الوصول إليها لمن التزم بهذه المعايير. فالملاحظ في هذه الحالات أن المعايير الثقافية تقوم بشكل أساسي بنفس الوظيفة التي تؤديها حقوق الملكية القابلة للتنفيذ في المجتمعات الليبرالية كثيرة العدد. وعلى الرغم من أن الالتزام بالمعايير ومحاسبة منتهكي القواعد والمبادئ يمثل في حد ذاته مشكلة السلع العامة في غياب مؤسسات الدولة، فإنه يبدو أن الانتقاء الطبيعي (بحسب معتقدات مؤلف الدراسة) قد حل المشكلة جزئياً بتزويد معظمنا بالمشاعر الأخلاقية كالخجل والسخط، جنباً إلى جنب مع الرغبة المشتعلة في محاسبة أولئك الأفراد الذين ينتهكون المعايير الاجتماعية (التي تنظم) تبادل المنافع. (ورد هذا الإيضاح في الدراسة الأصلية ص124).

إيجابية، ويعتبرها كل فرد: ذات منفعة -أو قد يعتبرها كل فرد ذات منفعة في ظل ظروف معرفية مثالية- إلا أنهم يفتقرون القدرة على تحقيق ذلك من جانب واحد.

تتمثل إحدى المشكلات المتعلقة بالسلع، والتي يمكن أن تكون منتشرة في ثقافة الكثيرين، أن بعض الأفراد يعتبرون السلعة ذات تأثير سلبي، وليست ذات منفعة. وبقطع النظر عما تم ذكره، فإن السلعة بالمعنى الاقتصادي هي: المنتج الذي يمكن الانتفاع به لإشباع رغبة معينة، بعبارة أخرى: لا تطلق السلعة (العامة) على المنتج المرغوب فيه، ولا حتى على المنتج المرغوب فيه على نطاق واسع⁽¹⁸⁾، فعلى سبيل المثال: تعتبر الحديقة العامة من السلع العامة المحلية، والتي يمكن اعتبارها من السلع ذات المنافع، بالنسبة إلى أولئك الذين ينتفعون بها، ويستمتعون برؤية الأشجار المنتشرة في الحي (الذي يسكنون فيه)، أما أولئك الذين يتحسون من حبوب اللقاح، أو أولئك الذين يفضلون المناظر الطبيعية الحضرية على المناطق الريفية، فإن الحديقة العامة تمثل مصدراً للإزعاج والمعاناة. فإذا كان هذا صحيحاً، فإن توفير السلع العامة من قبل الحكومات يبدو وكأنه أقرب إلى إعادة التوزيع (redistribution) منه إلى تبادل المنافع (mutual benefit)⁽¹⁹⁾.

¹⁸ - لهذا السبب فإنه قد يكون من الخطأ أن نصف السلع بأنها عامة؛ لأنها تتسم بعدم إمكانية الاستبعاد أو أنها لا تنافسية، فمن الناحية الفنية، قد تكون السلعة عامةً حتى لو لم ينتفع بها أي أحد على الإطلاق. فالسمة البارزة للسلع العامة إذا تم توفيرها لجميع الأفراد: أن تكون متاحة لجميع الأفراد وبمقادير متساوية، وبالتالي: فإن بعض الأفراد قد لا يرغبون في سلعة عامة معينة -حتى لو كانت من السلع العامة النقية- بل إن جميع الأفراد -تقريباً- قد يعزفون عن الانتفاع بها، فعلى سبيل المثال: يعد المتحف الموجود في مدينة معينة، والذي يمجّد طائفة معينة، ولا يفرض أية رسوم على زيارته من السلع العامة من الناحية الفنية مع أنه قد يكون متحفاً لا يقصده بالزيارة إلا القليل من الأفراد. (ورد هذا الإيضاح في الدراسة الأصلية ص124).

¹⁹ - إن الطريقة التي عالج فيها (Mancur Olson) مشكلات السلع العامة، وخاصة معضلة السجينين (prisoners' dilemmas) غير قومية؛ لذلك ينبغي إجراء بعض التعديلات عليها: أولاً: نظراً لعدم وجود أية سلعة عامة نقية في الغالب، فإنه لا يمكننا اعتبار جميع اللاعبين (الأطراف) عقلانيين كما هو مفترض في توازن ناش وسيادة الأمثلة الباريتية. (فهناك بعض التجارب التي توضح أن اختيارات البشر ليست بتلك العقلانية المفترضة، وهناك تجارب أخرى توضح أن الأفراد قد يختارون توازن ناش). ثانياً: بينما يتم تحديد السلع العامة من خلال ملامح عامة -عدم إمكانية الاستبعاد وعدم التنافس- فإن معضلة السجينين يتم توضيحها من خلال (تحليل رياضي معين) يهدف إلى الوصول إلى أفضل الخيارات (الممكنة)؛ لاتخاذ قرار معين؛ للوصول إلى أفضل النتائج الممكنة، فإذا كان اللاعبون (الأطراف المشتركون) يتسمون -على سبيل المثال- بإيثار الغير، =

ومع ذلك، فإن غالبية الفلاسفة السياسيين متفقون على أن توفير السلع العامة النقية ينبغي أن يكون من الوظائف الأساسية للحكومة، ولكن تبقى المشكلة القائمة هي: كيف يمكن أن نحدد السلع العامة التي يجب على الحكومات توفيرها.

السياسة العامة والسلع العامة (Public goods and public policy)

هناك العديد من التساؤلات، والتي ينبغي أن نأخذها بعين الاعتبار طالما أننا نتعامل مع سياسة أخذت على عاتقها توفير السلع العامة:

- (1) ما هو (مقدار) الطلب الحالي على السلعة؟
- (2) ما هي صورة الطلب المتوقعة إذا كانت تفضيلات الناس عقلانية وتشكلت على نحو جيد؟
- (3) هل تتجاوز منافع إنتاج السلع العامة تكاليف توفيرها؟
- (4) هل تتوزع تكاليف ومنافع توفير السلع العامة بشكل عادل؟
- (5) أيهما أكثر كفاءة في توفير السلع العامة: الحكومة أم الأسواق؟
- (6) إذا كانت السلعة العامة من نتائج السياسة العامة، فهل ينبغي على الحكومات أن تقوم بتوفيرها بأي شكل كان؟ أم أنه ينبغي تغيير السياسات أو البنية التحفيزية التي تحفز عامة المواطنين الصالحين للبدء (بتوفير السلع العامة)؟
- (7) هل يعد توفير الحكومات للسلع العامة من باب الأبوية (paternalistic)، أم أن هذا غير مقبول من الناحية الأخلاقية (morally objectionable)؟

ستوضح هذه الدراسة سبب أهمية هذه الأسئلة، ومدى صعوبة الإجابة عنها، وذلك في

الأقسام التالية:

= فإن السلوك المثالي الباريتي سيكون متطابقا مع السلوك المتوافق مع توازن ناش، وفي هذه الحالة لن نكون أمام معضلة السجينين. وإذا كانت المنافع تعكس كل شيء يهتم به الأطراف (اللاعبون)، وأن بعض الأطراف يهتمون بكيفية الوصول إلى النتيجة، أو بالأطراف الذين يلعبون معهم، فإنهم قد يكونون على غرار لعبة مغايرة من لاعبين آخرين في نفس الموقف (ولكن) بدوافع مختلفة. (ورد هذا الإيضاح في الدراسة الأصلية ص124).

قياس الطلب (Gauging demand)

تتمثل إحدى مشكلات تحديد السلع العامة والتي يجب على الحكومات توفيرها في عدم وجود طريقة واضحة لقياس الطلب، فإنتاج السلع وبيعها في الأسواق العادية يتم من خلال إنتاجها كوحدات منفصلة، ويكون لدى الشركات الإنتاجية المتنافسة على العملاء حافز قوي؛ لمعرفة كمية السلعة المطلوبة لإنتاجها، وكما هو ظاهر فإنه لا يمكن تغليف السلعة العامة وبيعها بطريقة واضحة (كما يتم فعلاً مع السلع الخاصة)؛ لأن عملية تسعير سلعة غير قابلة للتجزئة عملية غير ممكنة، فعلى سبيل المثال: يقدر بعض الأفراد أهمية "إنقاذ الأصناف الحيوانية المهددة بالانقراض"، كما أنهم يقدرون أهمية "السيطرة على الوباء والقضاء عليه"، إلا أن هذه ليست سلعا قابلة للبيع في السوق ولا يمكن تحديد قيمتها بسهولة، خاصة أن معظم المنافع المتوخاة من هذه السلع ستكون من نصيب الأفراد المستقبليين، والذين لم يولدوا بعد.

تحاول استطلاعات التقييم التصوري أو التقييم الاحتمالي أو التقييم المشروط⁽²⁰⁾ (Contingent Valuation) أن تقيس الطلب على السلع العامة من خلال طرح سؤال على أفراد المجتمع: كم مقدار المبلغ الذي تستعد لدفعه مقابل توفير السلعة العامة أو المحافظة عليها؟ يبدو أن استطلاعات التقييم التصوري في الأسواق الافتراضية (hypothetical markets) وسيلة محايدة من الناحية الأخلاقية، وطريقة كفوءة من الناحية العلمية، لاحتساب المقدار (أو المستوى) الذي يرغب الأفراد بتوفيره من سلعة معينة والتي ستعزف الأسواق الحقيقية عن توفيره. ومع ذلك فإن استطلاعات التقييم التصوري تواجه بعض المعضلات الحقيقية، فأن يكشف هذا النوع من الاستطلاعات عن مستويات الطلب الحقيقية على السلع العامة بدقة هو أمر غير مقطوع به (ومشكوك بكفاءته).

20 - يعتبر التقييم التصوري تقنية اقتصادية تقوم على إجراء مسح استقصائي لتقييم الموارد غير السوقية، فالبحيرات تعتبر من الموارد غير السوقية، بمعنى أنها لا تسعر في السوق كما تسعر باقي السلع، وإنما يمكن تقييمها من خلال سؤال نوجهه لأهل الحي: كم هو المبلغ الذي **يحتمل** أن تدفعه للمحافظة على البحيرة، فعندئذ تظهر إجابات العينة على صورة: المبلغ المقدر بحسب تصور الفرد عن قيمة هذه البحيرة. وبحسب هذا المثال فإنه يمكن ترجمة (Contingent Valuation) **بالتقييم الاحتمالي** نسبة إلى السؤال: كم هو مقدار المبلغ الذي **يحتمل** أن تدفعه؟ أو يمكن ترجمته **بالتقييم التصوري** نسبة إلى إجابة أفراد العينة: أتصور أن هذه البحيرة تقيم بكذا وكذا، كما يمكن كما يمكن ترجمته **بالتقييم المشروط**: وكأن أحد أفراد العينة يجيب: سأدفع كذا وكذا من المال بشرط المحافظة على هذه البحيرة، ولعل الأجود هو الترجمة الثانية: **التقييم التصوري**.

ثمة مشكلة مرتبطة باستطلاع التقييم التصوري، وتتبع هذه المشكلة من التحيزات التي تشتمل عليها أسئلة الاستطلاع (أسئلة الدراسات الاستقصائية) والجانب النفسي (psychology) لموضوعات هذه الاستطلاعات، فعلى سبيل المثال: يبدو أن رغبة (أو استعداد) الأفراد في الدفع كما تظهرها الاستطلاعات المشتملة على قوائم من السلع العامة المختلفة -يبدو- أنها تختلف اختلافا كبيرا بحسب ترتيب العناصر (السلع) في القائمة، فعندما يُسأل الأفراد عن المبلغ المالي الذي سيدفعونه لإنقاذ فيل مهدد بالانقراض، أو لتنظيف بحيرة ملوثة، فإن إجاباتهم تتحدد (أو تتأثر) إلى حد ما بالسؤال الذي تم طرحه أولاً. وقد سئل بعض الأفراد في أحد الاستطلاعات (المتعلقة بالمحافظة على ثلاث مناطق برية مختلفة) عن مقدار المبلغ الذي يرغبون في دفعه للمحافظة على كل من المناطق الثلاثة (كل على حدة)، ثم سئلوا عن مقدار المبلغ الذي يرغبون في دفعه للمحافظة على المناطق الثلاثة (معاً)، ففي بعض الحالات، كان الأفراد مستعدين لدفع مبالغ مالية معينة للمحافظة على كل من المناطق البرية الثلاثة (كل على حدة) أكثر من المبالغ المالية التي يستعدون لدفعها للمحافظة على المناطق الثلاثة معاً⁽²¹⁾.

بالإضافة إلى ما ذكر آنفاً، إن بعض الإجابات المستخلصة من استطلاعات الدراسات الاستقصائية غير متناسقة (أو أنها غير منطقية)، فبعض الباحثين قد أبدوا قلقهم عما إذا كان المشتركون في تعبئة الاستطلاع قادرين حقاً على تحديد الطلب الحقيقي على السلع العامة. فهذا القلق لا يتعلق بالدرجة الأولى بإخفاء أفراد العينة تفضيلاتهم، (فالإجابات غير المنطقية على أسئلة الاستطلاعات المتعلقة بمشاريع غير ملزمة (non-binding projects) لا تمدنا إلا بالقليل من المعرفة ذات الصلة) ناهيك عن أنهم ربما يفعلون شيئاً آخر تماماً، فعلى سبيل المثال: أشار (Diamond) و(Hausman) إلى أن المشتركين في تعبئة الاستطلاعات قد يعبرون عن موقف معين بشكل يمنحهم الشعور بالرضا، حتى لو لم يكونوا على استعداد لدعم إجاباتهم عن السؤال الافتراضي بالمال، أو أن إجاباتهم قد تعبر عما ينبغي أن يكون، بعبارة

21 - إن نتيجة الاستطلاع غير دقيقة ومخالفة للمنطق، إذ كيف يستعد شخص معين لدفع مبلغ مالي للمحافظة على ثلاث مناطق مختلفة في آن واحد، وأنه مستعد لدفع مبلغ مالي أكبر للمحافظة على منطقة واحدة من المناطق الثلاث، فهذا الاستعداد يشير إلى نتيجة غير منطقية في الاستطلاع، وهو بذلك يشير إلى عدم دقة الاستطلاعات لتحديد الطلب الحقيقي على السلع العامة.

أخرى: قد يجيبون عن فقرة سؤال الاستطلاع بما ينبغي أن يجيب به المواطنون الصالحون⁽²²⁾، أي أنهم لا يجيبون على أساس: احتساب مقدار المنفعة التي يمكن الحصول عليها من تخصيص مبلغ مالي معين لصالح سلعة عامة معينة.

ومن ناحية أخرى: فإن محدودية المعلومات تزيد من تعقيد استخدامات الاستطلاعات لقياس الطلب على السلع العامة. ولأن جمع المعلومات يعد مكلفاً، ومعالجتها وتنظيمها أكثر تكلفة، فإن الاقتصاديين يؤكدون على أن النقص المعرفي العقلاني (rational ignorance)⁽²³⁾ يؤثر في صناعة القرار، وخاصة في مجال العلوم والسياسة⁽²⁴⁾. فإن تتعرف على المايكرويف الخاص بك (وتصميمه الفني)، والكيفية التي تعمل بها (الأشعة لطهي الطعام) فإن هذا لا يعني أنه سيعمل بشكل أفضل، بل يعني أنك بت تملك وقتاً أقل لإنجاز الأنشطة القيمة الأخرى، وعلى نفس الشاكلة فإن تتعرف على كيفية تأثير التنظيم السعري للسلع الزراعية على المستهلكين فإنه لن يجدي نفعا في استرداد الاستثمار، إلا إذا كنت مزارعاً أو سياسياً أو عضواً في جماعات الضغط (Lobbyist) أو مواطناً فضولياً (محباً للمعرفة) أو مهتماً (بهذه القضية) بشكل غير اعتيادي. فإذا عممنا هذا الأمر، فإن مستهلكي السلع العامة (المنتفعين) ليس لديهم إلا الحد الأدنى من الحافز أو الحد الأدنى من الإمكانية؛ لاكتساب المعرفة اللازمة حول جميع السلع العامة التي يمكن توفيرها أو الحفاظ عليها.

22 - بعبارة أخرى: ليس بالضرورة أن تكون إجاباتهم انعكاساً لما سيفعلونه حقاً.

23 - والمراد بالنقص المعرفي العقلاني: عزوف الفرد عن اكتساب معرفة معينة في مجال معين إذا تجاوزت تكلفة اكتساب تلك المعرفة المنفعة المتوقعة، ففي المجال السياسي مثلاً: لن يضيع الناخب وقته وماله ليفهم سياسة كل مرشح وبرنامج الانتخابي، وخاصة إذا كان يعتقد أن صوته لن يحدث تأثيراً في السياسة العامة في الدولة، ففي هذه الحالة يعتبر النقص المعرفي عقلانياً بحسب وجهة نظر هذا الناخب. ينظر:

Caplan: Bryan, **Rational Ignorance versus Rational Irrationality**, KYKLOS, Vol. 54, 2001, Fasc. 1, Page: 3.

24 - يمكن القول: إن المعرفة العقلانية من جهة، ونقص المعرفة العقلاني من جهة أخرى يؤثران في صناعة القرار: فقد تكون نتيجة النقص المعرفي العقلاني أن يتحكم أصحاب المصالح الخاصة في صناعة القرار السياسي، فتكون القرارات تابعة لأهوائهم، بينما قد تكون نتيجة المعرفة العقلانية تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، فإذا أدرك الناخب أن القضية محل التصويت متعلقة بمصلحة المجتمع، كأن تكون متعلقة بإنهاء حرب أهلية، فهذا الناخب سيرى ضرورة الإلمام المعرفي في هذه القضية، حتى يكون تصويته مبنياً على معرفة تامة، مما يجعل القرارات التابعة لهذا التصويت أقرب للصواب وتحقيق المصلحة العامة.

ويمكن أن نلاحظ أن المستهلكين -في أسواق السلع الخاصة- يحتسبون تكاليف مشترياتهم والمنافع المتوقعة من استهلاكها، بحيث لو أن أحد الأفراد لم يعجبه فنجان القهوة الذي اشتراه، أو لم تعجبه سيارته الجديدة، فإن لديه حافزا (قويا) أن يقضي مزيدا من الوقت في مقارنة العلامات التجارية البديلة للسيارات والقهوة، وقد يقوم بتعديل سلوكه وفقا لذلك. ولكن إذا اعتقد العلماء أن نوعا جديدا من الملوثات يستنزف طبقة الأوزون، أو أنه يسبب ارتفاع حرارة الأرض، أو أنه يهدد النظام البيئي للأصناف المهددة بالانقراض، فإنه لا يوجد لدى معظم الأفراد إلا الحد الأدنى من الأسباب (أو الحوافز) لدراسة هذه الأمور بعناية؛ بسبب ضآلة تأثير الاستهلاك الفردي (استهلاك كل فرد على حدة) على الغلاف الجوي أو على الأصناف المهددة بالانقراض. ويشير هذا النوع من الاستنتاج إلى أن النقص المعرفي لدى المشتركين في تعبئة الاستطلاعات ليس أمرا غريبا، بل إنه أمر واضح يمكن التنبؤ به من خلال هيكل (أو بنية) التحفيز (incentive structure) المتعلقة بمشاكل السلع العامة.

أخيرا: يجادل الكثيرون في مسألة: بما أن استعداد الفرد للإنفاق (أو الدفع) بهدف توفير السلع العامة مقيد بإمكانية الإنفاق، فكم من سلعة عامة ستحظى باهتمام الأفراد (كالمحافظة عليها أو توفيرها) مع مرور الوقت وتحت مظلة مالية غير مستقرة، فالأفراد الأكثر فقرا على سبيل المثال، هم أقل استعدادا للإنفاق في سبيل (توفير) السلع البيئية من الأفراد الأغنياء. العلاقة بين إمكانية الإنفاق وبين الاستعداد للإنفاق معقدة أكثر (إذا نظرنا إليها) من خلال أسئلة الاستطلاعات، فأسئلة الاستطلاعات في العادة تكون افتراضية من جهة، وإجاباتها غير ملزمة من جهة أخرى، فقد يكون استعداد الأفراد المعلن عنه (في الاستطلاع) مبالغا فيه، فالأفراد أثناء الإجابة عن الأسئلة الافتراضية لا يبدون اهتماما زائدا بالمال الذي بحوزتهم، أو المال الذي يتوقعون اكتسابه.

ومجمل القول في هذه المسألة: تتأثر إجابات المشتركين في تعبئة الاستطلاع بعدة طرق، فعندما يُسأل هؤلاء المشتركون عن مدى تقييمه الحالي لسلعة عامة معينة، كأن يكون محل الاستطلاع المحافظة على النسر الأمريكي (Californian Condor) من الانقراض، فإجابات المشتركين ستتأثر بعدة طرق، كأن تتأثر بقيود الميزانية، أو بترتيب الأسئلة المطروحة، أو بحسب السياق الذي تطرح فيه الأسئلة، أو بمدى نسبة معرفتهم (قليلة أو كثيرة) عن النسر

الأمريكي وعلاقته بالنظام البيئي، أو بأية أمور أخرى، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الاستطلاعات تعتبر أدوات غير صالحة لقياس الطلب على السلع العامة. ومع ذلك فلنفترض أنه يمكن إيجاد طريقة أكثر دقة لقياس الطلب على السلع العامة، فهل يعني ذلك أنه يجب على الحكومات توفير السلع العامة عندما يكون الطلب قويا فقط؟ على الرغم من أن ذلك قد يكون مسوغا قويا للحكومات لتوفير السلع العامة، إلا أنه يجب معالجة العديد من الاعتبارات الأخرى أولاً.

تقييم الطلب (Evaluating Demand)

كما لوحظ آنفاً، فإن واحدة من أكثر المشاكل صعوبة في استخدام الاستطلاعات لغايات قياس الطلب على السلع العامة هي: أن العديد من الأفراد يفتقرون إلى المعلومات أو الخبرات الكافية لبيان التفضيلات المتعلقة بقضايا سياسية هامة. فالطلب على السلع العامة قد يستند إلى تفضيلات غير واعية، أو غير منطقية، ومن ناحية أخرى قد تكون مشوهة التكوين⁽²⁵⁾، كما أن هذه التفضيلات قد تتأثر بالمعتقدات السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى النقص المعرفي الذي تم إيضاحه سابقاً⁽²⁶⁾. وفي نهاية المطاف، فهذه ليست مجرد مشكلة في استخدام الاستطلاعات، ولكنها مشكلة تنبع من محدودية المعلومات، والحوافز المحيطة بالسلع العامة.

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أننا إذا تمكنا من قياس الطلب على السلع العامة بدرجة عالية من الدقة، فقد لا يكون لذلك أهمية معيارية أو تأثير على السياسة العامة. فبعض النظريات الاقتصادية للرفاهية تشير إلى أننا سنكون في وضع أفضل، وأن رفاهية المجتمعات ستزداد، إذا أشبعت المزيد من رغبات الأفراد، ومع أن هذا يشكل مطالبة ذات قيمة عالية وجوهريّة، ولكنه خطأ واضح في بعض الحالات.

25 - توصف تفضيلات الفرد بشأن قضية معينة بأنها مشوهة التكوين إذا تكونت بشكل مشوب، بعبارة أخرى: إذا تكونت من أفكار وثقافة خاطئة.

26 - يستند البعض إلى هذا الأمر؛ ليبين ضرورة الاعتماد على آراء الخبراء أكثر من الاعتماد على آراء أفراد المجتمع في القضايا المعقدة التي تتطلب درجة عالية من الكفاءة العلمية. بينما يشكك البعض الآخر في الدور الذي سيلعبه الخبراء، فهم وإن كانوا على معرفة وثقافة في هذا الباب، إلا أن التحيز قد يلعب دوراً معاكساً. (ورد هذا الإيضاح في الدراسة الأصلية ص124).

أولاً: فبعض هذه الرغبات قد تتضارب مع رغبات أخرى، لذلك فإن محاولة إشباعها من جهة، سيقابلها حالة معاكسة من جهة أخرى، فمثلاً لو أن شخصاً كان مدمناً على المخدرات، فإن هذا الشخص قد يدخل في صراع بين الرغبات، فقد يكون لديه الرغبة في الاستمرار بتناول مادة الهيروين (من جهة)، وقد يكون لديه الرغبة في معالجة نفسه، وأن يكون رجلاً صالحاً لا يتناول الهيروين (من جهة أخرى). ففي هذه الحالة، تتعارض الرغبة الأولى مع الرغبة الثانية والتي يظهر أنها ذات قوة (أو أهمية) معيارية (normative authority)⁽²⁷⁾. وهذا لا يعني أن جميع الرغبات المتعلقة بالمخدرات غير منطقية، أو أنها تتطوي على صراع داخلي، ولكن يمكن القول: إنها رغبات متجذرة في نفوسنا ونفضل ألا تكون في كياننا (شخصياتنا)، لذلك فإنه من الصعب التدليل على أن إشباع هذه الرغبات يجعل من حياتنا أفضل.

ثانياً: تستند بعض الرغبات إلى معتقدات مشوهة التكوين أو أنها تستند إلى معتقدات غير مسوغة (غير منطقية)، ويمكن عرض هذا المثال المعاصر، ففي أوائل القرن الواحد والعشرين، رفض العديد من الأفراد في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تطعيم أبنائهم؛ لاعتقادهم أن لقاح الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية يسبب التوحد، ويمكن إرجاع السبب في هذا الاعتقاد بشكل جزئي إلى أنهم يشككون في فعالية اللقاحات بشكل عام، كما يمكن إرجاعه إلى دراسة أجريت في المملكة المتحدة، وقد خلصت إلى وجود علاقة سببية بين لقاح الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية من جهة وبين التوحد من جهة أخرى. ويؤخذ على هذه الدراسة أنها الوحيدة، حيث لم يجر الباحثون غيرها، كما أن حجم العينة التي اعتمدت عليها الدراسة كانت صغيرة إلى حد لا يتمكن فيه الباحث من استخلاص استنتاجات دقيقة وذات دلالة إحصائية، ناهيك عن أن الباحث الرئيس في تلك الدراسة سجلت بحقه العديد من الأمور المرتبطة بتضارب

27 - تمثل رغبة الفرد في شيء معين حافظاً له على القيام بالفعل أو مبرراً له للقيام به، وقد تتسم هذه الرغبة بقوة معيارية أو أنها تفتقر لهذه القوة. فالرغبة توسم بأنها ذات قوة (أو قيمة) معيارية إذا تعلق بالقيم والتوجهات التي يحتكم إليها الأفراد لضبط سلوكياتهم. ينظر:

Drai: Dalia, *The Normative Significance of Desires*, J Value Inquiry (2012) 46, Pages: 417, 423, 429.

المصالح⁽²⁸⁾، وفي نهاية الأمر فقد تم التراجع عن نتائج هذه الدراسة من قبل المجلة التي قامت بنشرها، ولكن بعد أن تمكنت وسائل الإعلام البريطانية من إقناع العديد من المواطنين بصحة هذه الدراسة⁽²⁹⁾. وقد ترتب على نشر نتائج هذه الدراسة، أن الآلاف من الآباء رفضوا تطعيم أبنائهم في العقد التالي لنشر الدراسة؛ لاعتقادهم بوجود علاقة سببية وهمية بين لقاح الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية من جهة وبين التوحد من جهة أخرى. ومما تجدر الإشارة إليه: إن بعض الأطفال قد توفي نتيجة لذلك، وأن العديد من الأفراد كانوا بمثابة ناقل للأمراض (وسبب للعدوى) مع أنه كان بالإمكان الوقاية منها. فالمعتقدات التي سادت حول لقاح الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية من ناحية أنه يسبب مرض التوحد لم تكن مسوغة (أو صحيحة)، وبسبب هؤلاء الأفراد الذين كانوا يحملون هذه المعتقدات، فإنه تم إلغاء العمل بالمتطلبات الحكومية، والحوافز التي تشجع الآباء على تطعيم أبنائهم، باعتباره سلعة عامة كان الطلب عليها كبيرا، ومع ذلك فإنه لا ينبغي أن نطالب الحكومات بتوفير السلع العامة لمجرد الارتفاع في مستوى الطلب⁽³⁰⁾. (بعبارة أخرى: تلك المعتقدات كانت سببا في انخفاض مستوى توفير السلعة العامة

28 - توجد حالات متعددة لتضارب المصالح في الدراسات البحثية، كأن يكون للباحث مصلحة معينة عند كتابة البحث، كمصلحة مالية أو مهنية أو شخصية أو مؤسسية، الأمر الذي قد يؤثر على نتائج البحث. ينظر: Lo: Bernard, Field: Marilyn. J, **Conflict of Interest in Medical Research, Education, and Practice**, Washington, D, C, The National Academies Press, 2001, Pages: (23-27).

29 - لمزيد من المعلومات المتعلقة بهذا الحدث فإنه ينظر: Offit: Paul, **Autism's False Prophets**, New York, NY: Columbia University Press, 2010.

ولمزيد من البيان حول الأهمية الأخلاقية لهذا الجدل فإنه ينظر: Sorrel: Tom, **Parental knowledge and expert choice in the debate about MMR and autism**. In: Ethics, Prevention and Public Health. Oxford, UK: Oxford University Press, 2007.

ورد هذا التوثيق في الدراسة الأصلية ص125.

30 - هنالك العديد من الحالات المعاصرة والمتشابهة لهذه الحالة، كتلك الشكوك المتداولة بين الأمريكيين بشأن العلاقة بين انبعاثات الكربون وتغير المناخ، وكتلك المتداولة بين الأوروبيين بأن الأطعمة المعدلة وراثيا تسبب اعتلالات صحية مختلفة. (ورد هذا الإيضاح في الدراسة الأصلية ص125).

"اللقاحات" لانخفاض مستوى الطلب عليها، وهذا لا يستلزم رفع مستوى توفير السلع العامة لمجرد ارتفاع مستوى الطلب عليها).

وإحدى طرق التعامل مع هذه المشكلة: أن ننظر (بعين الاهتمام) إلى السلع العامة التي يبدي الأفراد استعدادهم للإنفاق عليها مقابل الانتفاع بها، طالما كانت لديهم تفضيلات مسوغة ومتشكلة على نحو عقلائي⁽³¹⁾. وبدلاً من استخدام إشباع الرغبات⁽³²⁾ الفعلية كمؤشر تلقائي للرفاهية، أو استخدام الطلب الحالي؛ لتحديد الكميات التي يجب على الحكومات توفيرها من السلع العامة، فإنه ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار الرغبات المعاكسة، فهذا أدعى لرصد الأمر على نحو علمي وأكثر دقة. بشكل عام، فإنه من المرجح أن يؤدي إشباع الرغبات إلى زيادة رفاهية الفرد، طالما أن هذه الرغبات متسقة وتتسم بالاستقرار، وقائمة على معتقدات سالمة من النقد (أو التشويه)⁽³³⁾. ويؤكد البعض على ضرورة فك الارتباط أو العلاقة بين إشباع الرغبة

31 - تختلف تفضيلات الأفراد عن رغباتهم، فالتفضيلات عبارة عن ترتيب معين لمجموعة بدائل من السلع أو الأمور، أما الرغبات فتستهدف سلعة واحدة أو أمراً واحداً. (ورد هذا الإيضاح في الدراسة الأصلية ص125).

32- تنص نظرية إشباع الرغبات في الرفاهية (The desire-satisfaction) على أن رفاهية الأشخاص تتحدد بحسب إشباع رغباتهم في حياتهم ككل، فكلمة حصل الفرد على ما يريد، كانت حياته أفضل، وإن لم يحصل على ما يريد فإن حياته ستؤول إلى السوء. تقوم نظرية إشباع الرغبات على المساواة، بمعنى: إن رغبات جميع الأفراد لها نفس القدر من الأهمية، وأنه لا توجد رغبة أكثر أهمية من رغبة أخرى، فإن قبلنا بهذه النظرية فإن ذلك يعني: الاهتمام برفاهية الأفراد الآخرين. وبحسب هذا التوصيف فإن هذه النظرية تتعارض مع النظريات الموضوعية في الرفاهية. ينظر:

Heathwood: Christopher, **Desire-Satisfaction Theories of Welfare**, Ph. D of University of Massachusetts Amherst, 2005, Page: 9.

33 - لمزيد من التوضيح حول مساعي الباحثين؛ للتمييز بين التفضيلات التي تعتبر تعزيزاً للرفاهية وليس انتقاصاً لها، فإنه يمكن الاطلاع على الدراسات التالية (والتي ورد توثيقها في الدراسة الأصلية ص125).

* Brandt: Richard, **A Theory of the Good and the Right**, Oxford, UK: Clarendon Press, 1979.

* Gauthier: David, **Morals by Agreement**, Oxford, Ch2, UK: Oxford University Press, 1986.

* Hausman: D and McPherson: M, **Economic Analysis, Moral Philosophy and Public Policy**, 2nd ed, Ch8, Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2006.

والرفاهية لصالح نظرية (أخرى من نظريات الرفاهية) أكثر تجرد وموضوعية⁽³⁴⁾⁽³⁵⁾. إلا أن هذه الخطوة تعد مثيرة للجدل؛ لأنها تتطلب احتساباً موضوعياً للقيمة، وهو أمر لم يحظ إلا على اتفاق القليل من الباحثين. وعلى الرغم من أنه ينبغي أن تكون مثل هذه النظريات جزءاً من المناقشة العامة، إلا أنه يجب تجنب الدفاع عن السياسات من خلال المطالبة بتطبيق نظريات القيمة المثيرة للجدل.

نظرية الرفاهية هي تلك النظرية التي تعطي أولوية أعلى (للرغبات الرشيدة)⁽³⁶⁾، وتتبنى الرغبات القائمة على المعرفة والعلم⁽³⁷⁾ (أي: الرغبات الواعية أو الرشيدة أو المستنيرة) فليس كل

³⁴ - ورد توثيق هذه المسألة في الدراسة الأصلية ص 125 على النحو التالي:

Parfit: D, **Reasons and Persons**, Ch6, Oxford, UK: Oxford University Press, 1984.

³⁵ - تفترض **النظريات الموضوعية** في الرفاهية (Objective theories) أن هناك مجموعة أمور تجعل حياة الأفراد أفضل، كأن تكون خلوقاً، أو صاحب علم ومعرفة، أو أنك متذوق للجمال، فكلما ازدادت هذه الأمور في حياتك فإنها ستكون أفضل، وفي المقابل فإن هناك قائمة من الأمور التي تجعل حياة الأفراد أسوأ، كأن تكون خائناً، أو مخادعاً، فكلما زادت هذه الأمور في حياتك فإنها ستكون أكثر سوءاً، فالنظرية تفترض أنه ليس بالضرورة أن تكون الرفاهية مرتبطة بإشباع الرغبات بشكل مباشر؛ لأن هناك رغبات معينة يحاول الأفراد إشباعها رغم أنها رغبات فاسدة، كالإدمان، أو أنهم يعزفون عن إشباعها في العادة، ويرجع ذلك إلى النقص المعرفي حول الرغبات، أو إلى اللامنطقية في تحديد رغباتهم، أو بسبب من معتقدات زائفة أو مشوهة. ينظر:

Heathwood: Chris, **Subjective Theories of Well-Being**, in B. Eggleston and D. Miller (eds.), *The Cambridge Companion to Utilitarianism* (Cambridge University Press, 2014, Pages: 200-204.

³⁶ - ربط العديد من الاقتصاديين الرفاهية بإشباع الرغبات، ولأن الرغبات الحالية غالباً ما تكون مؤقتة، وقد تزول بسرعة، فقد ظهر توجه إلى ضرورة التركيز على الرغبات الشاملة، وأن العبرة في الرفاهية هي المستوى العام لإشباع الرغبات التي تتحقق في حياة الفرد ككل. فمدمن المخدرات على سبيل المثال، قد يتمكن من الحصول على المادة المخدرة بسهولة ودون تكلفة، وهو بذلك يشبع رغبته أولاً بأول، إلا أنه في مجمل حياته ككل ليس سعيداً، لذلك فإنه لا ينبغي قياس الرفاهية من خلال إشباع الرغبات بشكل مباشر، بل ينبغي إعطاء الرغبات ترتيبات معينة، بحيث تعطي الأولوية للرغبات طويلة الأجل، وهي تلك التي تتعلق بالحياة ككل. ينظر:

Heathwood: Chris, **Subjective Theories of Well-Being**, in B. Eggleston and D. Miller (eds.), *The Cambridge Companion to Utilitarianism* (Cambridge University Press, 2014, Pages: 211-217.

³⁷ - يمكن القول: إن الرغبات ترتبط بثقافة الأفراد وسعة معرفتهم، حيث أنك قد ترى بعض رغبات الأفراد ممن يفتقرون إلى المعرفة الكافية محدودة وقليلة، بينما تلاحظ رغبات الأفراد ممن يملكون معرفة واسعة وسعة اطلاع = بأشكال الرغبات وأنواعها في العالم المحيط بهم متعددة وواسعة؛ لذلك فقد ظهر توجه عند الاقتصاديين

الرغبات تستحق الإشباع بنفس القدر، فأشباع بعض الرغبات يمكن أن يخفض مستوى الرفاهية أكثر من زيادة مستوياتها في المجتمع. ولكنها تتيح لنا أن نتجنب المطالبات المثيرة للجدل حول القيمة الموضوعية، وقدر تعلق الأمر بأغراض هذه الدراسة: يجب على صانعي القرار السياسي النظر في توفير السلع العامة والتي تواجه طلبا واسع النطاق إذا كان الطلب عليها متجزرا إلى الحد الأدنى من التفضيلات الجيدة (الواعية أو الرشيدة أو المستنيرة) (well-formed preferences)(38).

المنافع والتكاليف (Benefits and Costs)

وعلى افتراض أننا تجاوزنا الاختلاف، واتفقنا على أنه ينبغي لصانع القرار السياسي تركيز اهتمامهم على السلع العامة التي تواجه طلبا كبيرا من قبل الأفراد المتصفين بالعقلانية والمعرفة، فإن مما يجدر تناوله بالبحث والدراسة: مراعاة مقدار التكاليف والمنافع المتعلقة بتوفير الحكومة للسلع العامة.

للحديث عن الرغبات المستنيرة أو الواعية (informed desire) كقاعدة انطلاق لنظرية شاملة في الرفاهية. مستوحى من:

Heathwood: Chris, **Subjective Theories of Well-Being**, in B. Eggleston and D. Miller (eds.), *The Cambridge Companion to Utilitarianism* (Cambridge University Press, 2014, Pages: 211-217).

38 - مع أن هذا المعيار يعد غامضا، إلا أنه -كما نبه أرسطو- لا ينبغي أن نتوقع الدقة في هذا الموضوع أكثر مما يتسع له:

ينبغي أن نكون موضوعيين عندما نتناول مثل هذه المواضيع وما يرتبط بها من مقدمات، وذلك بهدف الوصول بشكل تقريبي إلى المعرفة الصحيحة بخطوطها العريضة، وكذلك عندما نتناول المواضيع التي تتسم بالصحة غالبا وما يرتبط بها من مقدمات، حتى نتوصل إلى استنتاجات مقبولة إلى حد كبير (بعبارة أخرى: ليس بالضرورة أن تكون المعرفة المتعلقة بتلك المواضيع هي الأصح). وبنفس المنطق، ينبغي الحرص على تلقي كافة البيانات؛ لأن من سمات العالم أن يبحث عن الدقة في كل مجموعة من القضايا والمسائل بقدر ما يتسع له طبيعة الموضوع. (ورد هذا الإيضاح في الدراسة الأصلية ص125).

على سبيل المثال، يعد البحث العلمي الأساسي⁽³⁹⁾ من أهم السلع العامة التي يمكن إنتاجها من قبل الأفراد، ولأن بعض الاكتشافات المتعلقة بالبنية الأساسية للكون لا تحظى بالحصول على تسجيل (براءة الاختراع)، فإن الأسواق قد توفر -نسبياً- مستوى منخفضاً من الأبحاث العلمية الأساسية⁽⁴⁰⁾. فكما هو معلوم: إن بعض الأفراد يدرسون العلوم؛ لإشباع شغفهم وفضولهم في هذا الباب (فقد قام (Galileo) و(Einstein) باكتشافات مهمة في أوقات فراغهم، كما أن الشركات الخاصة قد يكون لديها بعض الأسباب؛ لتمويل الأبحاث العلمية الأساسية على أمل الحصول على مكافأة الاستثمار (العائد من التمويل) في نهاية المطاف. إلا أن معظم الشركات يديرها أفراد يعتمد أمانهم المالي وتعتمد رواتبهم على الربحية في الأجل القصير بدلا من اعتمادهم على الأمان المالي (financial health)⁽⁴¹⁾ للشركة التي يعملون فيها في الأجل الطويل، كما أن معظم الأفراد لا يملكون إلا القليل من الوقت؛ لمتابعة القضايا العلمية بعد يوم

39 - تعتبر الأبحاث العلمية الأساسية قاعدة انطلاق للمعرفة والعلوم التطبيقية، وتشمل هذه الأبحاث تخصصات علمية مألوفة مثل الكيمياء الحيوية، بالإضافة إلى الدراسات المخبرية على الخلايا، والتجارب الطبية على الحيوانات، ويجرى هذا النوع من الأبحاث بغرض مساعدة الأطباء على فهم أسباب المرض بشكل أفضل، والتعرف على كيفية عمل العلاجات الحالية، وتطوير علاجات جديدة محتملة، ويتم إجراء هذا النوع من الأبحاث في المختبرات باستخدام أنابيب الاختبار وما شاكلها من أدوات، ويقابل هذا النوع من الأبحاث: الأبحاث السريرية، والتي تشمل التجارب الطبية على البشر، بحيث يتم اختيار أشخاص معينين لإجراء اختبار عليهم للتعرف على مدى فعالية العلاجات الجديدة. ينظر:

Röhrig: Bernd and others, **Types of Study in Medical Research**, Part 3 of a Series on Evaluation of Scientific Publications, Dtsch Arztebl Int. 2009, Apr, 106(15), Pages: 262-265.

40 - ورد توثيق هذه المسألة في الدراسة الأصلية ص125 على النحو التالي:

Stiglitz: J, **Knowledge as a global public good**, In: Inge Kaul (ed.) **Global Public Goods**, Oxford, UK: Oxford University Press, 1999.

41 - يقصد بالأمان المالي: المستوى المالي الذي ينبغي الوصول إليه، بحيث يؤمن الفرد نفسه في الأجل الطويل بتوفير احتياجاته الأساسية، كما يؤمن نفسه من الوقوع في الضوائق المالية واللجوء إلى عمليات الاستدانة، وحتى يتمكن الفرد من الوصول إلى هذا المستوى فينبغي له أن يسعى لزيادة دخله، وأن يحسن توزيع هذا الدخل، فيجعل جزءا منه للمدخرات، ويبقي جزءا آخر لحالات الطوارئ، ناهيك عن ضرورة اقتصاده في استهلاك السلع. التعريف مستوحى من:

Parker: Sarah and others, **Eight Ways to Measure Financial Health**, Chicago, The Center for Financial Services Innovation, 2016, Pages: 5-12.

طويل من العمل، لذلك فإن هناك سبب وجيه للاعتقاد بأن الأفراد والشركات الربحية ستقوم بتوفير (أو إنتاج) الأبحاث العلمية الأساسية بمستوى أقل من مستوى الإنتاج فيما لو كانوا يعملون في ظل نظام يعتمد التمويل العام لمثل هذا النوع من الأبحاث⁽⁴²⁾. وإلى حد ما، فإن المنافع المرجوة من الأبحاث العلمية الأساسية الممولة تمويلًا عامًا تتجاوز تكلفة توفيرها بكل تأكيد، طالما كان التمويل موجهاً على نحو كفوء للعلماء المؤهلين للقيام بهذه الدراسات، ولكن ما هو مقدار التمويل اللازم لتوفير مثل هذا النوع من السلع العامة (الأبحاث العلمية الأساسية) من قبل الحكومات؟

يقدم اقتصاديو الرفاهية اقتراحاً مفاده: ينبغي على الحكومات أن تسعى إلى توفير مستوى فعال (أو كفوء) من السلع العامة، ويعد معيار الكفاءة معياراً أخلاقياً تبعياً، وستتناوله الدراسة بمزيد من التفصيل في القسم التالي. ومما يجدر التأكيد عليه: إن مطالبة الوكالات الحكومية بإجراء تحليل: التكاليف والمنافع قبل توفير السلع العامة لا يهملنا بحسب معيار الكفاءة في اقتصاديات الرفاهية، أو بحسب أية نظرية أخلاقية تبعية أخرى (consequentialist moral theory)⁽⁴³⁾. وبدلاً من ذلك: يمكن أن يساعدنا تحليل التكاليف والمنافع في تقييم تدخل سياسي معين، فإن كان لهذا التدخل ما يسوغه، فإنه يتم تسليط الضوء على قيمته وأهميته وجعلهما على

42 - ويظهر في هذه الحالة الاختلاف بشكل واضح للعيان بين السوق والحكومة، وبين الإنتاج العام والإنتاج الخاص، فمعظم البحوث العلمية الأساسية يتم تمويلها من قبل الحكومات، إلا أنه يتم توزيعها على المؤسسات الخاصة والعامة والمؤسسات غير الربحية - بما في ذلك الشركات والجامعات - على أساس تنافسي. (ورد هذا الإيضاح في الدراسة الأصلية ص 125).

43 - يمكن ترجمة (consequentialist moral theory) بالنظرية الأخلاقية التبعية، ويقصد بالتبعية ما يترتب على الفعل ويتبعه من عواقب ونتائج، ويقصد بهذا النوع من النظريات: تلك النظريات التي تحكم على سلوكيات الأفراد بحسب عواقب هذه السلوكيات، فالسلوك الأخلاقي الصحيح هو ذلك السلوك الذي ينتج عنه نتائج جيدة، ويقابل هذا النوع من النظريات: النظريات التي تحكم على سلوك الأفراد من ناحية أخلاقية السلوك من حيث هو سلوك بعيداً عن عواقبه. فمثلاً: يتفق معظم الأفراد إن لم يكن كلهم على أن الكذب من الأخلاق المذمومة، إلا أن هذا السلوك قد يحكم عليه بأنه سلوك جيد بحسب نتائجه، كأن يؤدي الكذب إلى إنقاذ حياة شخص معين من القتل. ينظر:

Slote: Michael and Pettit: Philip, **Satisficing Consequentialism**, Proceedings of the Aristotelian Society, Supplementary Volumes, Vol. 58 (1984), Blackwell Publishing on behalf of The Aristotelian Society, 139-140.

المحك، فضلا عن إبراز مستتبعات (أو آثار) الرفاهية على جميع الأطراف ذات الصلة. فتحليل التكاليف والمنافع (على الأقل من حيث المبدأ) يتمكن من مساعدة صناع القرار السياسي على التفكير في القضايا المعقدة، كما أنه يساهم في مساعدة الأفراد على متابعة صناع القرارات السياسية، وكيفية اتخاذ مثل هذا النوع من القرارات.

ولو أخذنا حالة البحث العلمي الأساسي على سبيل المثال، فإننا قد نتساءل: ما هي مقدار الأموال التي يجب إنفاقها حتى نتعرف على كيفية تطور فيروس الانفلونزا؟ وكم هو المبلغ الذي يجب تخصيصه لدراسة التركيب الكيميائي لكوكب المشتري؟ فإن أظهر تحليل التكاليف والمنافع أن دراسة تطور فيروسات الانفلونزا يترتب عليه عوائد أكبر⁽⁴⁴⁾ على الاستثمار من دراسة التركيب الكيميائي لكوكب المشتري، فإنه قد يكون لصانعي القرار السياسي سبب في تقديم علم الأحياء الدقيقة على علم الفلك والكواكب من ناحية تمويل الأول دون الأخير. ولكن هذا لا يعني أن تحليل التكاليف والمنافع هو المحدد الوحيد لتوفير السلع العامة. فهذا التحليل ليس دقيقا، وقد يخفق في إبراز جميع الأمور التي تعكس قيمة (أو أهمية) السلع العامة، مع أنه يساهم في مساعدة صناع القرار السياسي والمنظرين على التفكير واتخاذ القرارات من خلال المفاضلات (trade-offs)⁽⁴⁵⁾ ذات الصلة؛ فإذا كانت نتيجة تحليل التكاليف والمنافع: سلبية، بمعنى أن التكاليف أكبر من المنافع، فإن هذا سيمنح الحكومة سببا قويا للاعتقاد بأنه لا ينبغي توفير السلع العامة محل الدراسة، أما إذا كانت نتيجة التحليل: إيجابية، بمعنى أن المنافع أكبر من التكاليف، فإن هذا سيمنح الحكومة سببا لتوفير السلع العامة، ومع ذلك فإن هناك أمرا يجب أخذه بعين الاعتبار وهو: كيف يمكن توزيع تكاليف توفير السلع العامة ومنافعها المرجوة، وهل يوجد بديل خاص للتوفير العام للسلع.

44 - ويراد بالعوائد: تلك التي تتضمن آثار الرفاهية على الأفراد من الأجيال اللاحقة.

45 - يمكن القول قدر تعلق الأمر بالدراسة: إن المفاضلات هي الترجمة المختارة للتركيب (trade-offs) وتعني: المقابلة بين أمرين مرغوبين غير متوافقين (أي: لا يمكن اختيارهما معا) وتفضيل أحدهما على الآخر، كالمقابلة بين أبحاث تطور الفيروسات وأبحاث التركيب الكيميائي لكوكب المشتري، وتفضيل أحدهما على الآخر. ينظر:

Webster's New World College Dictionary, Houghton Mifflin Harcourt Publishing Company, Fifth Edition, 2014. (<https://www.yourdictionary.com/trade-off>)

مدى تحقق العدالة في توفير السلع العامة (التكاليف والمنافع) (Fairness)

يُنتفع بعض الأفراد بالسلع العامة الممولة من القطاع العام، بينما يتحمل تكلفة توفيرها البعض الآخر، وقد يبدو هذا منصفاً (أو مقبولاً) في بعض الحالات، فقد يكون من العدالة أن تُنفق الأموال في الفترة الزمنية الحالية؛ للحيلولة دون شلل الأطفال والحد من التلوث⁽⁴⁶⁾ على الرغم من أن المنتفعين الأساسيين هم الأفراد في الفترة الزمنية اللاحقة ممن لم يتحملوا أية تكاليف في توفير مثل هذا النوع من السلع العامة⁽⁴⁷⁾. أما في معظم الحالات فإن هذا لن يكون منصفاً، كما في حالة تمويل المشاريع التي تهتم بالحيوانات الأليفة من خلال عائدات الضرائب الفيدرالية، فقد يوعز أحد أعضاء الكونجرس الأمريكي بهذا التمويل في دائرته الانتخابية؛ ليكسب تأييد الناخبين. فلو أن كل عضو من أعضاء الكونجرس فعل مثل ذلك⁽⁴⁸⁾، لكان كل من هؤلاء الأعضاء والناخبين أفضل حالاً⁽⁴⁹⁾؛ لأن الناخبين يدفعون جزءاً ضئيلاً من تكلفة توفير السلع العامة ذات الصلة، كما أن عضو الكونجرس (والذي غالباً ما يُدون اسمه على الطريق أو الجسر الذي تم بناءه) سيزداد احتمال إعادة انتخابه. ولكن عندما يفعل ذلك جميع أعضاء الكونجرس دون استثناء⁽⁵⁰⁾، فإنه يمكن القول: إن جميع الناخبين (وإن لم يكن كل أعضاء الكونجرس) سيكونون أسوأ حالاً⁽⁵¹⁾، عموماً: يندرج هذا التحليل تحت ما يطلق عليه: نظرية

46 - وهذا على اعتبار أن من مفردات السلع العامة: المحافظة على صحة أفراد المجتمع والمحافظة على البيئة.

47 - يلاحظ أن المنتفعين بشكل مباشر من مصل شلل الأطفال هم الأطفال أنفسهم، وأن المنتفعين بشكل أكبر من الإجراءات والمشاريع التي تحد من تلوث البيئة هم الأجيال اللاحقة، وكلاهما لم يساهم بأية تكاليف تذكر في توفير السلع العامة.

48 - عبر الباحث في الدراسة الأصلية عن هذا الأمر بقوله: (When each Congressman does this)، ولم يقل (But when all Congressmen do this).

49 - أي: لو أن كل عضو من الكونجرس فكر بنفس الطريقة المذكورة، وأوعز بتمويل سلعة معينة لصالح دائرته الانتخابية، بهدف كسب تأييد الناخبين، فإن النتيجة النهائية هي: وضع أفضل على مستوى الدائرة الانتخابية.

50 - عبر الباحث عن هذا الأمر بقوله: (But when all Congressmen do this)، ولم يقل (When each Congressman does this).

51 - أي: لو أن كل أعضاء الكونجرس دون استثناء أوعزوا بتمويل سلع وخدمات معينة تخدم دوائرهم الانتخابية على حساب تمويل السلع والخدمات التي تخدم جميع مرافق الولاية، فإن النتيجة النهائية هي: وضع أسوأ على المستوى العام.

معضلة السجينين (prisoner's dilemma) ⁽⁵²⁾ متعددة اللاعبين (الأطراف)، ومن الواضح أن النتائج الإجمالية في هذا الصدد لن تكون منصفة ⁽⁵³⁾.

يعتبر موضوع "العدالة التوزيعية" من المواضيع المثيرة للجدل، ومع ذلك فإن هذه الدراسة لن تدافع عن أي اتجاه فكري معين بهذا الصدد. ولكن مما يجدر ذكره: ينبغي لصانعي القرار السياسي أن يأخذوا بعض المبادئ التوزيعية الواضحة بعين الاعتبار قبل أن تتخذ الجهات المختصة في الدولة أي قرار لتوفير السلع العامة. فوفقاً لمبدأ باريتو (Pareto)، فإنه ينبغي توفير السلع العامة طالما أن بعض الأفراد سيكونون أفضل حالاً، ولكن دون يترك الآخرين في وضع أكثر سوءاً. فإذا كانت نقطة الانطلاق تتسم بالعدالة، فإن تحسينات باريتو تعد من

52 - من الأمثلة المجازية المنقولة من أدبيات القضاء إلى أدبيات الاقتصاد ما يطلق عليه: معضلة السجينين، وتبين هذه النظرية أن نقص المعلومات مما يعيق التعاون بين اثنين من السجناء، وتتلخص: بأن السجينين لا يتمكنان من عقد اتفاق فيما بينهما ليدافعوا عن أنفسهم، لتواجد كل منهما في زنزانة منفصلة، وأن كلا السجينين سيحاول أن يقدم أفضل رد على التهمة الموجهة إليه، فإما أن يعترف بالجريمة وإما أن ينكرها، فإن أنكر كلا السجينين الجريمة عوقب كل منهما بالسجن لمدة عام، وإن اعترف كل منهما بالجريمة عوقبا بالسجن لمدة ثلاثة أعوام، وإن أنكر أحدهما واعترف الآخر، عوقب الأول بالسجن لمدة خمسة أعوام، ونال الآخر البراءة، وخلاصة الأمر: إن اتفاقهما معا يخفف العقوبة عليهما أو على أحدهما على الأقل، وأن عدم الاتفاق بينهما يعني تشديد العقوبة (الكلفة بتعبير اقتصادي) عليهما أو على أحدهما. وما تريد أن تشير إليه النظرية قدر تعلق الأمر بالسلع العامة أن التعاون بين أفراد المجتمع، بأن يساهم كل منهم بتمويلها من خلال الضريبة التوزيعية مثلاً، أدعى إلى تحقيق مصلحة المجتمع كاملاً، وتخفيف كلفة تمويلها على الأفراد، بينما انعدام التعاون بينهم يتهرب البعض من دفع الضرائب إنما يعني تحمل الآخرين لهذه الضرائب وارتفاع الكلفة عليهم. ينظر:

Kaul, Grunberg and Stern., **Defining Global Public Goods**, Page: 3, in Preference:

Global Public Goods, International Cooperation in the 21ST Century, Page: 4.

53 - يمكن القول قدر تعلق نظرية معضلة السجينين بعدم تحقق الإنصاف في المثال المذكور: أن يسعى عضو الكونجرس لتحقيق مصلحة الناخبين في دائرة انتخابية معينة، بأن يتخذ كامل الإجراءات لتمويل خدمات معينة لهم - من خلال عائدات ضريبية يتم تحصيلها من كل أفراد المجتمع - على حساب دوائر أخرى، فإن المحصلة النهائية هي: وضع أسوأ على المستوى العام، وكأن السعي لتحقيق مصلحة دائرة انتخابية معينة على حساب دوائر أخرى يتضارب مع فكرة التعاون التي تشير إليها نظرية معضلة السجينين. بعبارة أخرى: ترتفع التكلفة على بعض الدوائر الانتخابية بتحصيل الضرائب من أفرادها، بينما يحصد الانتفاع من السلع التي يتم توفيرها بإيعاز من عضو كونجرس معين البعض الآخر في دائرة ذلك العضو، وبالتالي: فإن المحصلة النهائية: سيكون الوضع العام أسوأ حالاً؛ لأن السلعة التي تم تمويلها بعائدات الضريبة المقتطعة من كل أفراد الولاية لا تخدم إلا عدداً محصوراً وهم الأفراد القاطنون في الدائرة الانتخابية.

الخطوات التوزيعية الأقل إثارة للجدل، حتى لو تطلب ذلك إجبار الحكومة على الإنتاج. تخيل لو كان الأمر معاكسا، بحيث إن الجميع يعتبرون التوزيع الحالي للموارد توزيعا عادلا، وأن هناك برنامجا مقترحا للحد من التلوث سيكلف كل فرد ما يعادل خمسة دولارات أمريكية من الموارد، وأن كل فرد سينتفع بما لا يقل عن خمسة دولارات أمريكية. فهذه الخطوة قد تبدو عادلة وذات منفعة متبادلة (منفعة للطرفين). إلا أن المشكلة بهذا الصدد تكمن في ضعف السياسات التي تجعل من بعض الأفراد أفضل حالا دون أن تترك الآخرين في أسوأ حال.

يبدو أن مبدأ باريتو مقيد للغاية: فهذا المبدأ يحول دون إجراء أي تغيير في السياسة، حيث أنه من المرجح أن يكون هناك فرد واحد على الأقل غير راض عن أية سياسة جديدة. وإحدى إجابات المؤيدين للفكر الباريتي هو (ضرورة) الانتقال من تقييم سياسات محددة إلى تقييم الصياغة الدستورية. وتقوم هذه الفكرة على أنه: إذا كان يشترط موافقة كل شخص على أية سياسة معينة، أو الموافقة على جعله أفضل حالا من خلال سياسة معينة، فإنه لن يحدث أي تغيير في السياسة على الإطلاق. إلا أن القواعد الدستورية المصاغة بعناية بالغة، بهدف الوصول إلى سياسة معينة، فإنها يمكن أن تؤدي إلى تحسينات باريتو بالمعنى السابق ذكره. فمع أن جميع الأفراد لن يكونوا راضين عن سياسة معينة، إلا أن الجميع يتوقعون حالا أفضل في ظل السياسات التي تنتبثق من اتخاذ قرار محدد في الدستور. فمن هذه الأمثلة التي تندرج تحت القواعد الدستورية: فرض الضرائب على الأفراد - إلى أقصى حد ممكن - على نحو يتناسب مع المنفعة التي يحصلون عليها من أية سلعة عامة، فهذا مما يقلل من استخدام الضرائب كوسيلة لإعادة التوزيع، ويتطلب أن تكون هذه القواعد عامة ومحايطة وقابلة للتطبيق عالميا.

وبقطع النظر عن القواعد العامة التي تقيد إنشاء سياسة (جديدة)، فإن التقييد الباريتي أدى بالعديد من خبراء اقتصاديات الرفاهية والنفعيين (utilitarians)⁽⁵⁴⁾ إلى إقرار مبدأ

54 - النفعيون هم من يتبنى نظرية النفعية، وهي عبارة عن نظرية أخلاقية تحث على السلوكيات الإيجابية التي تعزز السعادة أو المتعة العامة، وتندد بالسلوكيات المسببة للتعاسة أو الأذى. وتهدف الفلسفة النفعية إلى توجيه صناع القرار السياسي إلى اتخاذ قرارات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية تؤدي إلى رفاهية المجتمعات وتحسين مستوى الحياة. ينظر:

Eggleston: Ben, **Act Utilitarianism**, in Preference, **The Cambridge Companion to Utilitarianism**, Cambridge University Press, 2014, Pages: 125-126.

(Kaldor- Hicks)، فوفقا لهذا المبدأ فإنه يتم توفير السلع العامة إلى أقصى حد من المنفعة الصافية الاجتماعية حتى لو أدى ذلك إلى خسارة تلحق ببعض الأفراد. ويترتب على هذا المبدأ أن الذين يحصلون على مكاسب (أو منافع) من سياسة معينة، فإنهم يتمكنون وفقا لهذا المبدأ أن يعوضوا الخاسرين (أو أن يجعلوا حالهم أفضل). فإن تم تعويض الخاسرين، فإن مبدأ (Kaldor- Hicks) يعتبر أكثر مرونة من مبدأ باريتو. إجمالاً: هناك اعتراضات واضحة على المبادئ التي تتيح لصانعي القرار السياسي فرض خسائر على بعض الأفراد بهدف إفادة الآخرين، ومما يجدر التأكيد عليه: لا تهدف هذه الدراسة إلى الدفاع عن أي مبدأ توزيعي.

وبدلاً من ذلك، فإن هذه الدراسة تؤكد على أن معظم السلع العامة على أرض الواقع لا ينتفع منها جميع الأفراد، وعلى افتراض ذلك، فإن جميع الأفراد لا ينتفعون منها بنفس القدر من المساواة. وينسحب هذا التأكيد على السلع العامة النقية التي تواجه -تقريباً- طلباً عالمياً، فمن هذه السلع: المحافظة على الأسود الإفريقية وإنقاذها من خطر الانقراض، فهناك بعض الأفراد الذين يعتبرون الضرر الحاصل من الاهتمام بالأسود الإفريقية أكبر من المنفعة المتحصلة من الاهتمام بها، فمن هؤلاء بعض أفراد القبائل الذين يتعرضون للالتهم من قبل هذه الأسود، وبعض الأفراد الذين يفضلون الاهتمام بالفيلة والمحافظة عليها أكثر من اهتمامهم بالأسود والمحافظة عليها. فإذا ما كان هذا صحيحاً فإنه يجب أن ننظر بعناية إلى إنتاج السلع العامة وتوفيرها في إطار البدائل العامة والخاصة، فهل ينبغي إنتاجها بشكل مطلق؟ ومن سيتحمل التكاليف؟ وكيف ينبغي إنتاجها؟.

التوفير الخاص والتوفير العام (Public and private provision)

غالباً ما يشكو المتخصصون في نظرية السلع العامة من أن غير المتخصصين لا يفرقون بين السلع العامة والسياسة العامة بشكل دقيق، فهؤلاء يفترضون أن السلع العامة تتوفر في المجتمعات طالما أن وكلاء الحكومات يحاولون توفير كل ما هو ذو منفعة للعامة من الناس (أفراد المجتمع). وهذا تصور خاطئ يمكن أن نفهمه أو أن نتجاوز عنه، إلا أن هناك تصوراً آخر لا يمكن التجاوز عنه، وهو أن بعض الباحثين ظن أن رواد نظرية السلع العامة يفترضون أن فشل السوق في توفير السلع العامة يستلزم تلقائياً تدخل الحكومات لتوفيرها. فعلى سبيل المثال: يوضح (Randall Holcombe) ذلك بالقول: تعتبر نظرية السلع العامة جزءاً من

الدعاية الحكومية، والتي يتم بثها على أفراد المجتمع؛ لتعزيز شرعية الحكومة ... فالأفراد الذين يعتقدون بالنظرية يؤيدون بشدة تدخل الدولة في الاقتصاد، ويرون أن الإنتاج الحكومي نشاط مشروع للدولة.

فهذا خطأ في التصور، وادعاء تجريبي مشكوك فيه. حيث أنه لم يفترض أحد من الاقتصاديين الأكاديميين الأوائل ممن قعدوا لنظرية السلع العامة -لم يفترضوا- أن فشل الأسواق في توفير السلع العامة يستلزم دائما التدخل الحكومي.

والواقع أن الاقتصادي (Pigou) -وهو من الشخصيات الاقتصادية البارزة في هذه الرؤية- يحذر من افتراض: يجب على الحكومات أن تقوم بتصحيح فشل السوق من خلال فرض الضرائب على الآثار الخارجية السلبية، ودعم السلع العامة وتوفيرها - بقوله:

المقارنة بين واقع الحال والمثل العليا غير كافية وبعيدة عن الدقة، فالمقارنة بين تنظيم المؤسسات الخاصة الحرة وبين أفضل تنظيم يمكن للاقتصاديين أن يتصوروه في دراساتهم تعتبر مقارنة غير كافية؛ لأنه لا يمكن أن نتوقع من أية سلطة عامة أنها ستحقق، أو أنها ستسعى إلى ذلك التصور المثالي بكل جد وإتقان. فمثل هذا النوع من السلطة قد يعثرها الجهل، أو أنها قد تتعرض للضغط من طائفة معينة، أو أنها قد تقع في مستنقعات الفساد سعياً وراء المصالح الخاصة.

وبالمثل، يقول (Samuelson): لا يمكن أن نتناول مفهوم "السلع العامة" ونشرحه على أساس أنه يجب إنتاج السلع الخاصة من قبل المؤسسة الخاصة، وأنه يجب إنتاج السلع العامة وتوفيرها من قبل الحكومة بشكل مباشر. فبدلاً من ذلك فإن (Samuelson) يوضح أنه:

حيثما تتحقق الآثار الخارجية للاستهلاك (التكاليف الاجتماعية من الانتفاع) المرتبطة بالسلع غير الخاصة⁽⁵⁵⁾، فإن ما يمكن التأكيد عليه هو: لا يمكن الاعتماد على مبدأ "عدم التدخل" لتحقيق أفضل النتائج أو للوصول إلى الحالة المثلى. فهناك حالة ظاهرة في الوضوح - إن صح التعبير - (وهي ضرورة) اعتبار الجانب الاجتماعي والاهتمام به والنظر في عواقب

55 - يندرج تحت مفهوم السلع غير الخاصة: السلع العامة الخالصة، وشبه السلع العامة.

الأمر ... إلا أن الصورة الدقيقة التي يجب أن يظهر فيها ذلك الاهتمام هي: أن تعتمد عدة اعتبارات في هذه المسألة، وأن يتم إضافتها إلى الأنموذج المقترح⁽⁵⁶⁾.

وفي الآونة الأخيرة فإن (Hal Varian) يؤكد على ذلك بقوله:

لا تدعو النظرية المعيارية للسلع العامة إلى التدخل الحكومي لتوفير السلع العامة، فهي تقول: إذا توفرت السلع العامة في المجتمع، فإن الأسواق صغيرة الحجم لن تحقق نتائج فاعلة في توفيرها، فالنظرية الاقتصادية التقليدية سكتت فيما يتعلق بمسألة ما إذا كان هناك أية آلية أخرى ستجعل الوضع أفضل حالاً في السوق.⁽⁵⁷⁾

في الواقع، هناك طريقتان مألوفتان (أو شائعتان) لتوفير السلع العامة عن طريق القطاع الخاص: أولاهما العمل الخيري (charity)، وثانيهما عقود التأمين أو الثقة (assurance contracts)، فمن الأمور التي باتت معروفة في المجتمعات: أنه يمكن للمؤسسات الخيرية الخاصة أن تقوم بتوفير السلع العامة، فعلى سبيل المثال: تقوم مؤسسة (the Nature Conservancy) بشراء الأراضي من المزارعين والحكومات؛ بهدف المحافظة على الغابات والحيوانات المهددة بالانقراض، كما وتقدم مؤسسة (Planned Parenthood) المعلومات والخدمات المتعلقة بمنع الحمل، بهدف تعزيز الصحة العامة من خلال تقليل الأمراض المنقولة

56 - من باب المزيد من الإيضاح: ذكر في المتن أعلاه أن بعض الباحثين قد فهموا الرواد الأوائل في الاقتصاد فهما خاطئاً، وظنوا أنهم قالوا: فشل السوق يستلزم تدخل الدولة كأمر محتم، وهذا الفهم جانبي للصواب، فالاقتصادي (Samuelson) يبين أن "عدم تدخل الدولة" لا يعني بالضرورة أن يوصلنا إلى الحالة المثالية، بعبارة أخرى: إن تدخل الدولة قد يأتي بثمار إيجابية، ولكن هذا لا يعني أن تدخل الدولة هو الطريق الوحيد للوصول إلى الحالة المثالية، فالوصول إلى تلك الحالة يمر عبر مرحلتين: أولاهما: اعتماد أنموذج عدم التدخل، وثانيهما: إضافة بعض الاعتبارات إلى هذا الأنموذج والتي تساهم في الوصول إلى الحالة المثالية، ومنها: مراعاة الجانب الاجتماعي.

57 - توقع الباحثان (Mill and Sidgwick) أيضاً: ينبغي مقارنة الطروحات المتعلقة بإخفاقات السوق بشكل دائم مع السياسات الحكومية التي قد تجعل من الوضع العام (المشكلة) أسوأ حالاً، وذلك بالنظر إلى مشكلتي الحوافز والمعرفة التي يواجهها البيروقراطيون. (البيروقراطية: تطبيق القانون بقوة في المجتمعات المنظمة).

Medema: Steven, **The hesitant hand** and Mill: Sidgwick, **the evolution of the theory of market failure**, History of Political Economy 39(3): 331-358, 2007.

(ورد هذا الإيضاح في الدراسة الأصلية ص125).

جنسيا وحالات الحمل غير المرغوب فيها⁵⁸. فمن المفترض أن معظم المشاركين لديهم دوافع للسلوك الإيثاري، فهم يهتمون بغيرهم من الأفراد، ويحرصون على تحسين مستوى معيشتهم، بل وينسحب هذا الاهتمام على الكائنات الحيوانية، كما ويمكن توفير السلع العامة بغية تحقيق الربح أو الاستمتاع. فعلى سبيل المثال، يرسم بعض الأفراد الجداريات في الأماكن العامة، أو أنهم يزرعون الأشجار في الحدائق العامة بغية جعل مدينتهم أجمل، أو لاستعادة بيئة نباتية محلية. كما ويقوم آخرون بتوفير السلع العامة بدوافع لا تتعلق بالإيثار، كتوفيرها بهدف تحقيق الشهرة أو الثروة أو حاجة معينة، فمن الممكن مثلا أن يقوم أفراد تجمع معين (كالقبيلة أو العشيرة) بشحن طاقاتهم؛ بهدف بناء جسر، أو شن حرب ضد تجمعات مجاورة. ومما لا لبس فيه، أنه يمكن توصيف هذا النوع من السلع بأنها ليست عامة على نحو خالص؛ وذلك لإمكانية استبعاد الأفراد -الذين لا يساهمون في توفيرها- من الانتفاع بها، أو استبعادهم من الاستفادة من أية مزايا اجتماعية أخرى، ففي هذه الحالة فإن أفراد المجتمع بإمكانهم توفير سلع جماعية (collective goods) من خلال ابتكار آليات الاستبعاد، وهذا يبين أن هناك العديد من السلع التي يبدو أنها عامة، ولكنها في الحقيقة يمكن تحويلها إلى سلع خاصة، أو إلى سلع عامة غير نقية (impure public goods) وذلك من خلال ابتكار آليات استبعاد متقنة. فإذا ما كان هذا صحيحا، فإنه لا يوجد أي مسوغ لقبول الافتراض المزعوم: "إن دور الحكومة ضروري ولازم لإنتاج السلع العامة وتوفيرها"، ومما تجدر الإشارة إليه: إن التساؤل عن السلع العامة، وأيهما أكثر كفاءة في توفيرها: القطاع الخاص أم الدولة؟ هو سؤال تجريبي⁽⁵⁹⁾ منفصل إلى حد ما عما نحن بصدد دراسته.

أما الطريقة الأخرى والتي يمكن من خلالها إنتاج السلع العامة وتوفيرها في المجتمعات عن طريق القطاع الخاص، فهي إنشاء المؤسسات الربحية، فهذه المؤسسات قد تكون أكثر مقدرة (من غيرها) على العثور على الأفراد الذين يبدون استعدادهم للمساهمة معا بشكل جماعي، ولكنهم يفتقرون إلى الثقة بأن أولئك الأشخاص الذين يفكرون بطريقة مماثلة سيقومون بدورهم

58 - وهذا على حد تعبير وثقافة الباحث الأصيل: "Jonathan Anomaly".

59 - والمراد بالسؤال التجريبي: هو السؤال الذي نتحقق من صحة الإجابة عنه بالملاحظة أو التجربة بدلا من النظرية أو المنطق الخالص. ينظر:

Webster's New World College Dictionary, Houghton Mifflin Harcourt Publishing Company, Fifth Edition, 2014. (<https://www.yourdictionary.com/empirical>).

على أكمل وجه؛ لذلك فإن هذه المؤسسات تتمكن -بعد هذه الخطوة- أن تقوم بفرض رسوم معينة لمساعدة هؤلاء على تنظيم (أو تنسيق) جهودهم من خلال صياغة عقد معين بين الأفراد الذين أبدوا استعدادهم للمشاركة. ومما تجدر الإشارة إليه: أنه يرتبط بالسلع العامة مشكلتان منفصلتان: أولاهما مشكلة الانتفاع المجاني (Free Rider) والتي تتمثل في عزوف الأفراد الذين يرغبون في الانتفاع بالسلع العامة عن الإنفاق المالي الذي يساهم في توفيرها في المجتمع، وثانيهما مشكلة الثقة (الضمان) والتي تتمثل في خوف وقلق بعض الأفراد -الذين يرغبون في الانتفاع بالسلع العامة، وأبدوا استعدادهم للمساهمة المالية بهدف توفيرها- من أن بقية الأفراد لن يساهموا بما يكفي من أموال لتوفير هذا النوع من السلع. أما بالنسبة للسلع العامة المحلية، والتي لا ينتفع بها الكثير من الأفراد، فإنه يمكن صياغة عقود ثقة أو عقود ضمان ملزمة، بحيث تعالج كلا المشكلتين على نحو معقول. فهذا النوع من العقود يمكن أن يعالج مشكلة الثقة (الضمان) من خلال فرض رسوم معينة (في أموال الأفراد أو أعمالهم) من أجل توفير السلع العامة فقط، وذلك إذا تعهد الآخرون بالمساهمة المالية؛ لتوفير السلع العامة. ولأن معظم السلع العامة ليست ثنائية التقسيم (not binary)⁽⁶⁰⁾ فإنه يمكن أن نتصور مجموعة من العقود التي يتم من خلالها إنتاج (أو توفير) العديد من أنواع السلع العامة، وبأحجام مختلفة منها. فالمؤسسات التي تتربح من الاكتتاب في مثل هذا النوع من العقود، فإن لديها الحافز أن تولي اهتماما بالغاً لمدى استعداد الأفراد على اختلاف ثقافتهم وأفكارهم للمساهمة بمبالغ مالية لتوفير السلع العامة. ومع ذلك، فإنه نظراً لتزايد عدد الأفراد المطلوبين لإنتاج السلعة العامة وتوفيرها، فمن المرجح أن يظهر السلوك الاستراتيجي، وأن ترتفع تكاليف المعاملات المالية (العقود). وهذا يعني أنه من

60 - يطلق التركيب "ثنائي التقسيم" على قضية معينة تنقسم إلى قسمين رئيسيين، فإن وجدت مسألة معينة تتبع هذه القضية ولكنها لا تندرج في أحد القسمين، وإنما تندرج تحت قسم ثالث، فعندئذ نستعمل التركيب: "ليست ثنائية التقسيم"، فمثلاً: الإنسان ينقسم إلى قسمين رئيسيين: الذكر والأنثى، فإن أردنا الحديث عن إنسان يحمل مواصفات الذكر والأنثى معا (الخنثى) فإننا ندرجه تحت مسمى التقسيم غير الثنائي، وعلى نفس الشاكلة: فالسلع بشكل عام: تنقسم إلى السلع العامة النقية والسلع الخاصة البحتة، فإن كان الحديث يدور عن السلع شبه العامة، فعندئذ نقول أنها ليست ثنائية التقسيم، أي أنها لا تندرج تحت القسم الأول أو تحت القسم الثاني. ينظر:

* **Webster's New World College Dictionary**, Houghton Mifflin Harcourt Publishing Company, Fifth Edition, 2014. (<https://www.yourdictionary.com/nonbinary>).

* Demsetz: Harold, **The private production of public goods**, once again, Critical Review, 1993, 7(4): 564. (ورد هذا التوثيق في الدراسة الأصلية ص125)

غير المحتمل أن يتم إنتاج السلع العامة على نطاق واسع من خلال عقود الثقة (الضمان)، وخاصة السلع العالمية (global goods)، والسلع الممتدة لأجيال لاحقة (intergenerational goods) كالأحد من المواد الكيميائية الملوثة لطبقة الأوزون. وعلاوة على ذلك، ونظرا لأن العقود يجب أن تكون قابلة للتنفيذ حتى تكون ذات فاعلية، فإنه ينبغي للحكومات أن تلعب دورا في توفير السلع العامة بشكل مستمر، حتى لو اقتصر دورها على وضع القواعد الحاكمة على العقود، وإتاحة التحكيم القضائي للمنازعات المتوقعة.

يشير الدور الحكومي في صياغة وتنفيذ القواعد الأساسية إلى أن انقسام إنتاج السلع العامة ما بين الإنتاج العام والإنتاج الخاص يعد متكلفا بعض الشيء، فبالإضافة إلى إنفاذ (أو تطبيق) العقود، والفصل في المنازعات، فإنه يمكن للحكومات تيسير إنتاج السلع العامة من خلال تعديل حقوق الملكية، أو تقليل تكاليف المعاملات (العقود)، فعلى سبيل المثال، إن إعفاء المؤسسات الخيرية الخاصة من الضرائب يعني أن الحكومة قد تيسر توفير السلع العامة دون أن يكون لها يد في إنتاجها بشكل مباشر. وفي الواقع، فإن هذا قد يكون أفضل وأجدي في الحالات التي يعرف فيها الأفراد المجتمع المحلي معرفة جيدة، فهم بذلك أكثر قدرة على تحديد السلع العامة التي سينتفع بها أفراد المجتمع. ومع ذلك، فإنه من المناسب أن نبرز الفرق بين إنتاج الحكومة للسلع العامة بشكل مباشر، وبين إنتاجها بشكل غير مباشر من خلال توفير بيئة قانونية، أو توفير بنية تحفيزية، تعملان على تسهيل هذا الأمر للأفراد، فعلى سبيل المثال، إن أثر التعليم عن منفعة عامة (متمثلة في) المواطنين الذين يتمتعون بمستوى معين من المهارة والكفاءة، فإنه يمكن للحكومات أن تنتج (أو توفر) السلعة العامة بشكل مباشر من خلال المؤسسات التعليمية (المدارس) التي تشرف عليها الحكومة، أو بشكل غير مباشر من خلال تمويل برنامج القسائم التعليمية (School Vouchers)⁽⁶¹⁾، بحيث يتم من خلال هذا البرنامج توفير التعليم بشكل تنافسي من قبل المؤسسات التعليمية التي يشرف عليها القطاع الخاص.

⁶¹ - وصولا إلى مستوى أجود من التعليم، ولزيادة المنافسة بين المؤسسات التعليمية، فإن الدولة تقدم ما يطلق عليه القسائم التعليمية (School Vouchers)، وهي وثيقة تربط بين الحكومة والمؤسسة التعليمية الخاصة، بحيث تتعهد الحكومة بتقديم دعم مالي إلى المؤسسة مقابل أن تتعهد المؤسسة الخاصة بتقديم التعليم إلى الطلبة المستحقين لذلك الدعم. ينظر: =

وهذا التمييز بين توفير السلع العامة بشكل مباشر، وتوفيرها بشكل غير مباشر يفيد الباحثين عندما يتناولون كفاءة الأسواق والحكومات في إنتاج السلع العامة⁽⁶²⁾. والقاعدة العامة في هذا الباب: تميل الأسواق إلى تخفيض مستوى إنتاج السلع العامة، بينما تميل الحكومات إلى الإفراط في إنتاجها. وهذا صحيح إلى حد ما؛ لأن السياسيين يفتقرون إلى المعرفة الكاملة، ولأنهم ينفقون أموال الآخرين⁽⁶³⁾. كما أن لديهم الحافز الكافي لتقديم العطايا والمنح (وهي في هذا المقام: توفير السلع العامة) لأقوى ناخبهم سياسياً، وفرض التكاليف على الأفراد الأقل قوة. وقبل أن نختتم بالقول: يجب على الحكومات أن توفر السلع العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، فإنه يجب أن نضع في اعتبارنا أن إجراءات الدولة قد تحدث آثاراً خارجية جديدة ومشاكل جديدة متعلقة بالسلع العامة.

السلع العامة الأساسية والسلع العامة الثانوية

(Primary and secondary public goods)

عندما تقوم الحكومات بتوفير السلع العامة، فإنها تتمكن بذلك من معالجة المشكلات القائمة، كما أنه من الممكن أن يترتب على ذلك مشكلات أخرى لم تكن موجودة في السابق، فعلى سبيل المثال، تطلب العديد من حكومات الولايات المتحدة الأمريكية من رعاياها شراء قسائم التأمين على السيارات، فمن الناحية النظرية، فإن هذا الإجراء يعمل على تجميع المخاطر (pool

= Sørensen: Tore Bernt, **School vouchers and the privileges of choice**, Education International Research, U.K, 2017, Page: 3.

⁶² - على الرغم من أنني (أي: Jonathan Anomaly) أميل إلى التمييز بين الإنتاج العام والتوفير العام للسلع العامة؛ وأن معظم الباحثين الذين يتناولون السلع العامة لا يفرقون بين التوفير (provision) والإنتاج (production)، إلا أنني سألتزم بالترقية بين التوفير المباشر والتوفير غير المباشر، وسأستخدم لفظي التوفير (provision) والإنتاج (production) بشكل متناوب. (ورد هذا الإيضاح في الدراسة الأصلية ص125).

⁶³ - افتقار السياسيين إلى المعلومات الكافية حول ماهية السلع العامة التي يحتاجها المجتمع، والحجم المناسب الذي ينبغي توفيره، ناهيك عن أن تمويل السلع العامة إنما يكون من الضرائب التي يدفعها الأفراد وليس من حسابهم الخاص، كل ذلك قد يحدو بهم إلى إنتاجها إلى حد الإفراط.

(risk)⁽⁶⁴⁾ وحماية الأفراد من آثار الأضرار التي قد يسببها الآخرون ممن لا يملك المقدرة المالية على الدفع لمن وقع عليهم الضرر بسببهم⁽⁶⁵⁾. وتُظهر هذه الفكرة أن هناك سلعة عامة مرتبطة بتكليف جميع الأفراد بالاكتتاب بوثائق التأمين، (بإحضار جميع الأفراد وتجميعهم في حساب تأمين مشترك وخاص بحوادث السيارات) بحيث يمكن لكل فرد منهم أن يشارك مخاطر السياقة مع الغير، وحماية أنفسهم من الخسائر الكبيرة التي قد يتسبب بها أولئك الأفراد ممن يفتقرون إلى التأمين، ولا يتمكنون من تحمل تكاليف حوادث السير التي تسببوا بها. ومن المشاكل المستجدة التي يمكن التنبؤ بها كنتيجة للمشاركة القسرية (أو الإلزامية) في المخاطر أن حافز الأفراد لاتخاذ الاحتياطات اللازمة؛ لحماية سياراتهم من الحوادث الخفيفة والسراقات سيكون أقل منه في حالات عدم التأمين. والذي يظهر أن الاكتتاب في التأمين (تجميع المخاطر) يعمل على تحويل الوقت والمال المنفق؛ لحماية السيارات إلى سلعة عامة⁽⁶⁶⁾؛ حيث يتحمل جميع المشتركين في التأمين (تجميع المخاطر) تكلفة الممتلكات المتضررة. والطريقة الوحيدة حتى يقبل الأفراد إنفاق المزيد من الموارد (الأموال) لحماية سياراتهم هي: السماح لمؤسسات التأمين بفرض (مزيد من)

64 - تعد "تجميع المخاطر" إحدى طرق معالجة المخاطر، وتتلخص بأنه يتم تجميع المخاطر من ذات الصنف الواحد في حساب مشترك، كأن تجمع مخاطر الحريق معا، أو أن تجمع مخاطر حوادث السيارات معا، بحيث تتوزع المخاطر المتوقعة بين عدد كبير جدا من الأفراد المشتركين. ينظر:

المغربي: محمد الفاتح، مؤسسات مالية، الأردن، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016، ص151.

65 - قد تكون تفويضات التأمين وسيلة للمشرعين؛ لإعادة توزيع المخاطر والثروة دون تدخل الدولة بشكل مباشر في الضرائب والإنفاق. بعبارة أخرى: قد يكونون في بعض الأحيان مجرد وساطة نقل قانونية للثروة من المواطنين إلى شركات التأمين. ومما تجدر الإشارة إليه: أنني (أي: Jonathan Anomaly) لست في مقام مناسب لأحدد فيه موقفني بخصوص تفويضات التأمين: هل هناك ما يسوغ وجودها أم لا؟ أو بخصوص توزيع المخاطر أو الاختيار السلبي (adverse selection) هل هو مقبول أم لا؟ (ورد هذا الإيضاح في الدراسة الأصلية ص125).

66 - توصف سلعة معينة بأنها سلعة عامة طالما اتسمت بخصيقتين: أولاهما اللاتنافسية، وثانيهما عدم إمكانية الاستبعاد، ويترتب على هاتين الخصيقتين: إمكانية الانتفاع بهذه السلعة مجانا، وقدر تعلق التأمين (تجميع المخاطر) بالسلع العامة فإنه يمكن القول: إن اكتتاب الأفراد في التأمينات يوجد حالة من الأمان والاستقرار والحماية في حالة وقوع حوادث السير، وهذه الحالة من الأمان والاستقرار وإمكانية تعويض المتضررين يمكن أن يطلق عليه السلعة العامة أو سلعة شبه عامة، من ناحية أن عموم الأفراد، وعموم المكتتبين سينتفع من انتشار هذه الحالة في المجتمع إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر. فمثلا لو وقع ضرر على شخص معين مترجل على الطريق بفعل سيارة معينة، فإن التأمين سيتكفل بتعويض الضرر الواقع على هذا الشخص المترجل، فهو بذلك انتفع دون مقابل من حالة الأمان والاستقرار التي أثمرها الاكتتاب في التأمين.

الرسوم التأمينية، أو بتغيير تفويضات التأمين، أو إنشاء سياسة أخرى تشجع الأفراد على اتخاذ المزيد من الاحتياطات ضد السرقات والأضرار المحتملة. وهكذا فإننا نرى أن التفويضات الجديدة يمكن أن تحدث تأثيرا مزدوجا: معالجة مشاكل السلع العامة من ناحية، والتسبب بمشاكل جديدة (أي: الآثار الخارجية بتعبير أعم) من ناحية أخرى، ناهيك عن احتمالية فرض تكاليف إضافية (تكاليف تنفيذ والتزام).

عندما تكون السلعة العامة من نتائج السياسة العامة، فإن السؤال الذي لم يجد إجابة وافية: هل ينبغي للحكومات توفير السلع العامة؟ أم أنه يجب على الحكومات أن تغير من سياساتها على نحو يثير دافعية الأفراد للمساهمة في توفير السلع العامة؟ ومن الأمثلة المثيرة للجدل: الحد من السمنة، فالبعض يعلها من السلع العامة؛ لأن ذلك سيتيح المال لجميع الأفراد المكتتبين في التأمين الصحي (وهذا في الولايات التي توفر تأميننا صحيا خاصا)، أو لجميع المكلفين الذين قاموا بدفع الضريبة الواجبة عليهم (وهذا في الولايات التي تمول فيها الخدمات الصحية من قبل الحكومة). وغالبا ما يطرح موضوع التدخين بشكل مماثل، فكثيرا ما يتم التذرع بحجة السلع العامة لتسويغ فرض الضرائب على السجائر، وتنظيم استهلاك بعض أنواع الأطعمة والأشربة التي يتناولها الأفراد. وأحد أبرز المشاكل التي تواجه هذه الطروحات هو أن بعض الدراسات توضح في المتوسط أن البالغين المدخنين أو البالغين الذين دخلوا مرحلة السمنة - توضح أنهم- لا يتسببون بفرض تكاليف صحية صافية على الأفراد الآخرين أعلى من متوسط أعمارهم، فمع أن متوسط أعمارهم أقل من غيرهم، إلا أنهم يعيشون فترة زمنية كافية لئن يساهموا بالكثير من المال من خلال الضرائب وأقساط التأمين، فهم (من هذه الزاوية في الرؤية) يماثلون غيرهم من الأفراد الذين يتمتعون بمستويات صحية أعلى. فإذا كان الأمر على هذه الشاكلة، فإن حجة السلع العامة تكاد تفقد قوتها أمام هذا الطرح. ومع ذلك، إن سلمنا أن المدخنين ومن تجاوزوا حد السمنة يتسببون بتكاليف عالية على غيرهم من الأفراد، بحيث يمكن القول: إن هناك سلعة عامة مرتبطة بهذه السلوكيات وتتمثل في الحد من التدخين والسمنة، فإن هذه التكاليف تعد من وظائف السياسة العامة بشكل عام. وهذا التحليل يعد صحيحا (أو مقبولا) بشكل جزئي؛ لأنه لا يسمح لشركات التأمين والشركات الأخرى -في الغالب من الحالات- بتمييز الأسعار من خلال فرض رسوم أعلى على الخدمات المقدمة للأفراد الذين يقومون بسلوكيات محفوفة

بالمخاطر، ولأن برامج الرعاية الاجتماعية تغطي في العادة تكاليف الأفراد بقطع النظر عن السلوكيات التي يقومون بها من ناحية كونها محفوفة بالمخاطر أم لا.

عندما تتسبب السياسة العامة بظهور صور جديدة من مشكلات السلع العامة، فإنه ينبغي لنا النظر في السياسة العامة: فهل يجب قبول المزيد من السياسات التي تحاول توفير السلع العامة ذات الصلة، أم أنه يجب إلغاء السياسات التي تتسبب بالمشكلات، أم أنه يجب تعديل هذه السياسات.

الأبوية⁽⁶⁷⁾ والتأثير الذاتي المضاد⁽⁶⁸⁾ (Paternalism and self-subversion)

67 - الأبوية: لعلها الترجمة المناسبة لمفهوم (Paternalism)، وتعرف بأنها ممارسة السلطة والنفوذ على الفرد، والتدخل في حريته وإرادته، ويراد بها قدر تعلق الأمر بالسلع العامة: إحدى السياسات أو الممارسات التي تقوم بها الحكومة تجاه أفراد المجتمع، بحيث يكون السلوك الحكومي ماثلاً لسلوك الآباء تجاه أبنائهم، وهذه المماثلة لا تشير بالضرورة إلى جميع السلوكيات النموذجية للآباء، ولا حتى السلوكيات النموذجية للآباء تجاه أطفالهم، فهذه المماثلة تنصرف إلى السلوك الأبوي الذي ينطوي على شكل من أشكال التسلط أو الإرغام أو الإلزام في إطار من الرحمة والحب ورجاء الخير لأبنائه. وقد أيد البعض هذه النظرية، واستندوا إليها لتوسيع النشاط الحكومي كتحديد السلع العامة التي ينبغي توفيرها للمجتمع بقطع النظر عن رغبات أفرادها، وانتقد البعض هذه النظرية باعتبارها تقيد الحق الطبيعي للأفراد في حرية الاختيار، ولأنها تفترض في الفرد جهله وعدم كفاءته في التعامل مع الأحداث. ينظر:

* Duber: Dominik, **The Concept of Paternalism**, in Preference: **New Perspectives on Paternalism and Health Care**, Editor: Thomas Schramme, Switzerland, Library of Congress Control Number, 2015, Pages: 31-32.

* Grill: Kalle, **Paternalism**, in Preference: **Encyclopedia of Applied Ethics**, 2d ed, Elsevier, Academic Press, 2011.

68 - الترجمة الحرفية للتركيب اللغوي: (self-subversion) هي: ذاتي التدمير، أو الهزيمة من داخل الذات، أما الترجمة المناسبة لهذا التركيب: فهي "التأثير الذاتي المضاد"، ولتوضيح هذا المفهوم فإنه يمكن القول: أي سلوك يقوم به الفرد وفقاً لنظرية معينة، فإن هذا السلوك يؤدي ثماراً بحسب مبادئ النظرية وقواعدها، فالسلوك القويم بحسب نظرية النفعية هو ذلك السلوك الذي يحقق أكبر رفاهية أو أكثر منفعة للمجتمع أو للفرد، فالحكم على هذا السلوك بالصواب أو الخطأ إنما يكون بمقدار ما يسهم به من زيادة المنفعة أو تقليل الشقاء. إلا أن هذه النظرية تحمل في ذاتها خطراً (أو تأثيراً) يهدد ذاتها، فالوقت الذي يستغرقه الفرد؛ ليختار أفضل بديل لإنجاز العمل من بين ثلاثة بدائل قد يكون سبباً لفوات أحسن بديل، فعلى سبيل المثال: لو أن شخصاً ما رأى طفلاً يغرق في بركة، فإن هذا الشخص أمام ثلاثة بدائل: فإما أن يغادر المكان دون أن يفعل شيئاً، وأما أن يتصل بالجهات الأمنية المختصة وينتظر، وإما أن يدخل البركة لإنقاذ الطفل، فهذا الشخص يحاول أن يختار البديل =

طالما تثير "قرارات الحكومة الإلزامية" (government coercion) قضايا أخلاقية عميقة⁽⁶⁹⁾؛ لأن الإلزام -أحيانا- هو الطريقة الوحيدة للحكومات لإنتاج السلع العامة وتوفيرها في المجتمعات، وبالتالي فإنه يجب أن نكون متحفظين على مقدار السلطة التي نمنحها لصانعي القرار السياسي عند تحديد السلع العامة التي ينبغي إنتاجها.

دُكر سابقا أن ليس كل الرغبات تستحق الإشباع، فإذا كان الطلب على السلع العامة نابعا من رغبات فاسدة أو لا منطقية، فإن الأفراد لن يكونوا بالضرورة أحسن حالا إن تم إشباع رغباتهم. والعكس صحيح، حيث أنه من الممكن أن نجعل حياة الأفراد أحسن حالا إذا ما أمكن إحباط رغباتهم (أي: تخفيض مستوى رغبتهم تجاه شيء معين)⁽⁷⁰⁾. وفي الواقع، فإنه يتم توفير العديد من السلع العامة رغم وجود تيار معارض من عامة الناس، ورغم أن الأفراد ينتفعون بها بطرق متعددة إلا أنهم لا يدركون أهمية وجودها، فمن ذلك: اتفاقيات التجارة الحرة، فهذه

= الأكثر منفعة والذي يحقق أكبر سعادة، فإن افترضنا أنه اختار البديل الثالث وقام بتنفيذه، فإن الوقت المستغرق لاتخاذ هذا القرار قد يكون أودى بحياة الطفل غرقا. ينظر:

Makoto: Suzuki, **Is Act Utilitarianism Self-Effacing? The Rising Need of Utilitarian Awareness in Indirect Strategies**, Tetsugaku, Vol.2, Page: 51, 2018.

⁶⁹ - مع أن البعض يستعمل الإلزام أو الإكراه (coercion) للإشارة إلى استخدام القوة أو التهديد من قبل طرف معين ضد طرف آخر على نحو تنتهك فيه حقوق الطرف المكروه، إلا أنني (أي: Jonathan Anomaly) أفضل استخدام هذا المفهوم بطريقة محايدة أخلاقيا، بحيث ينصرف هذا المفهوم إلى معنى آخر وهو أن: الخيارات القابلة للتطبيق والمتاحة للطرف المكروه قد أصبحت أقل عن السابق (ويرجع ذلك إلى الخوف من المساءلة أو العقاب)، ولا يعني أن حقوقه قد انتهكت أو أن مستوى رفايته قد انخفضت. وفي الواقع: فإن (Hobbes) يرى أن القوانين التي يتم الإلزام بها بالقوة والسلطة (الإكراه) تعزز من مستوى الرفاهية من خلال زيادة الثقة والتنسيق والتبادل (الثقة بالقوانين والتنسيق مع الحكومة وتبادل المعرفة معها). (ورد هذا الإيضاح في الدراسة الأصلية ص125).

⁷⁰ - يمكن ضرب المثال التالي؛ لتوضيح معنى "إحباط الرغبات": افترض أن أحدا ما يرغب في كوب من الشاي، وبعد أن تم إعداد الكوب ووضع على الطاولة، أراد شخص ما إحباط رغبة الأول في شربه، وذلك عن طريق رش رذاذ معين في الهواء يعمل على تقليل الرغبة في شرب الشاي، فإن المحصلة هي أن الأول عذف عن شربه، وقد تعلق الأمر بالسلع العامة، فإن بعض رغبات الأفراد تجاه سلعة معينة قد تكون لا منطقية أو فاسدة، مما يحدو بهم إلى تفضيل سلعة معينة على حساب سلع أخرى تهم المجتمع بأسره، فتعمل الحكومة على إحباط هذه الرغبات بتوعية هؤلاء وتنقيفهم بفساد رغباتهم ولا منطقيتها. ينظر:

Birks: David and Douglas: Thomas, **Two Ways to Frustrate a Desire**, J Value Inquiry (2017) 51: Page: 417-418.

الاتفاقيات ذات منفعة تعود على المجتمعات⁽⁷¹⁾، ومع ذلك فإنها لا تحظى بشعبية عند عموم الأفراد، ومثلها: المعاهدات الدولية التي تهدف إلى الحد من التلوث عن طريق تقييد العمل التجاري في بعض المواد الكيميائية، كمركبات (CFC)⁽⁷²⁾؛ لما لها من تأثير مدمر على طبقة الأوزون، فالقليل من الأفراد لديهم الحافز للتسجيل في دورات تعليمية في مجالي الاقتصاد والعلوم البيئية، أو للبحث والتقصي عن تفاصيل المواثيق الدولية؛ لذلك فإنه ليس من المستغرب أن يكون الكثير من الأفراد على جهالة بالسياسات التي تسعى لتوفير السلع العامة العالمية⁽⁷³⁾، فإن كان هذا صحيحاً، فإنه من المنطق والمعقول أن يتكفل صانعو القرار السياسي بتوفير السلع العامة إذا ما تبين أن هناك طلباً واسع النطاق عليها، بعد نشر المعلومات ذات الصلة بالسلعة العامة لكافة أفراد المجتمع، وبطريقة تكفل وصولها إلى كافة الأفراد قدر الإمكان.

ومن المشكلات الواقعية المرتبطة بنظرية: "بعض الرغبات تستحق الاعتبار أكثر من غيرها عند توفير السلع العامة": أن هذه النظرية تتيح لصانعي القرار السياسي تمرير بعض التشريعات غير العادلة (repressive laws) من خلال التذرع برغبات بعض الناخبين المعاكسة إذا كانوا أكثر ثقافة ودراسة حول تفاصيل السلع العامة.

أبدى (David Schmitz) قلقاً من أن إحدى المشكلات المتعلقة باستخدام سلطة (أو صلاحيات) الحكومة في توفير السلع العامة هي: الأبوية، "فاللزامنا بالمساهمة يعد أمراً أبويًا بقدر ما تمنحه لنا من الإيجابيات (التي) لا يمكن أن نحقق مثلها لأنفسنا؛ لأننا نفتقر إلى الإرادة الجماعية". ويضيف أيضاً: "إن الأبوية تعد أمراً محموداً، بمعنى أن النتيجة النهائية المتحصلة ليست أمراً جيداً لنا فحسب، بل هي نتيجة نرغب فيها حقاً". ومع أنني -أي: Jonathan

71 - وهذا على حد توصيف الباحث الأصيل: "Jonathan Anomaly".

72 - (CFC) مركبات عضوية تتكون من الكلور والفلور والكربون.

73 - فعلى سبيل المثال: لم يسمع معظم أفراد المجتمع ببروتوكول مونتريال المتعلق باستنزاف طبقة الأوزون، ومن بين هؤلاء من يعتقد أن تغير المناخ واستنزاف الأوزون هما نفس المشكلة. وذلك وفقاً لاستطلاع حديث حول المواقف الأمريكية من تغير المناخ، وتعتقد أغلبية كبيرة من الأفراد اعتقاداً خاطئاً أن الثقب في طبقة الأوزون، وأن عبوات الرذاذ الجوي (عبوات تعباً بمادة مضغوطة، ويمكن إطلاقها كذاذ ناعم) تسبب الاحتباس الحراري، مما يؤدي إلى اعتقادات خاطئة بأن حظر هذه العبوات، وإيقاف إطلاق الصواريخ عبر طبقة الأوزون تعد معالجات قابلة للتطبيق. (ورد هذا الإيضاح في الدراسة الأصلية ص126).

Anomaly - موافق على أن الأبوية تمثل قلما حقيقيا⁽⁷⁴⁾، إلا أن (David Schmdtz) يستخدم مفهوم الأبوية بطريقة أعتقد أنها تحدد بنا إلى رفضها. أما (Gerald Dworkin) فيوضح أنه ما دام الإلزام مرتبطا بالأبوية، فإنه ينبغي لنا أن نتجاوز ما تم تقريره حول ممارسة الأعمال المتعلقة بالذات⁽⁷⁵⁾. فبحسب (Dworkin) (وعلى النقيض من Schmdtz) فلو أقر كل منا بأن الغاية من وراء السلوك أمر نبيل وذو منفعة، إلا أننا نفتقر إلى القوة والسلطان لتحقيق هذه الغاية، فإن القانون الذي يلزمنا بالقيام بدورنا لتحقيق الغاية ليس أبويا؛ لأنه لا يتجاوز ما تم تقريره. علاوة على ذلك، فإن بعض الأفراد لا يعتبرون توفير السلع العامة الإلزامي ذا منفعة (أو غاية نبيلة)، فإن كان السبب في توفير السلع العامة هو منع بعض الأفراد من إلحاق الأذى ببعض الآخر، فإن الإلزام في هذه الحالة ليس أبويا⁽⁷⁶⁾ (إذا استخدم الإلزام في حالة معينة وكان مرفوضا، فهذه مسألة منفصلة). فعلى سبيل المثال: إذا دعا أحد المراكز الصحية المتخصصة في مكافحة

74 - ولعل سبب هذا القلق يرجع إلى أن التدخل في سلوك الآخرين، وتقييد الحرية الفردية يؤدي إلى نتائج غير متوقعة وغير مرغوب فيها، فمن وجهة نظر الرافضين للأبوية: التدخل في سلوك الآخرين ومحاولة فرض رأي معين عليهم وتسويغهم بحجة المصلحة من شأنه أن يساهم في تقليل فرصة التميز والتفوق في المجتمع. ينظر: Oh: Eunseong, **Mill on Paternalism**, Journal of Political Inquiry, New York, 2016, Page: 3.

75 - ومما يحسن توضيحه في هذا المقام: إن بعض المفكرين رفضوا بشدة "الأبوية"، وعدوا أي تدخل خارجي في شؤون الأفراد انتهاكا صارخا للحرية الفردية حتى لو كان المقصود من هذا التدخل تحقيق الرفاهية للفرد المتدخل في شؤونه، ولم يجوزوا التدخل إلا في حالة واحدة وهي أن يكون سلوك المتدخل فيه مسببا للضرر والأذى للآخرين. بعبارة أخرى: للفرد الحرية المطلقة أن يمارس أي عمل يتعلق بحياته وذاته، وليس من حق أحد أن يضيق عليه إلا إذا كان سلوكه فيه تعد على خصوصيات على الآخرين. ينظر:

Oh: Eunseong, **Mill on Paternalism**, Journal of Political Inquiry, New York, 2016, Page: 1.

76 - ذكر سابقا أن الأبوية تمثل سلوك الحكومة تجاه أفراد المجتمع على نحو يماثل سلوك الآباء تجاه أبنائهم، وأن هذا السلوك له صفة الإلزام، ومما ينبغي ذكره في هذا المقام: ليس كل سلوك تجاه أفراد المجتمع يعد سلوكا أبويا، فهناك بعض الشروط التي ينبغي أن تتوفر في هذا النوع من السلوكيات: أولها أن يكون السلوك ضريبا من التدخل، وثانيها عدم موافقة المتدخل فيه، وثالثها أن يكون دافع السلوك هو تحقيق المنفعة للمتدخل فيه، ورابعها أن يعتبر المتدخل نفسه له صفة التفوق على المتدخل فيه، وخامسها -عند بعض الباحثين- أن يكون السلوك طوعيا، وبناء عليه: إذا ألزمت الحكومة الأفراد بواجب منوط بهم، فهذا الإلزام لا يعد أبويا؛ لأن ظاهر الأمر أن الحكومة لم تتدخل في الأفراد وحياتهم، بل أنها سعت إلى توجيههم بتنفيذ ما هو واجب عليهم. ينظر:

Grill: Kalle, **Paternalism**, in Preference: **Encyclopedia of Applied Ethics**, 2d ed, Elsevier, Academic Press, 2011.

الأمراض المعدية إلى سياسة معينة تتطلب تطعيم معظم أفراد المجتمع ضد مرض "الجدري"، فإن هذا لا يعد سلوكاً (أو إجراءً) أبويًا إذا كان السبب وراء هذه الدعوة هو منع الأفراد من نقل عدوى فيروس الجدري إلى الآخرين⁽⁷⁷⁾.

وبقطع النظر عن الأبوية، فإنه قد يساورنا القلق من صانعي القرار السياسي إذا ارتأوا أن بعض السلع العامة ينبغي توفيرها بشكل علني (باستفتاءات جماهيرية)؛ على اعتبار أن الأفراد سيؤيدون توفيرها طالما أنه يتم تزويدهم بالمعلومات اللازمة (والمعلقة بالسلع العامة) بطريقة تضمن وصولها إلى كافة أفراد المجتمع، فهذه الحجة المنطقية قد تدفع بهم إلى الدفاع عن السياسات المرفوضة أخلاقياً من خلال استظهار الرغبات المعاكسة لناخبهم. ومع أننا نفترض أن صانعي القرار السياسي يسيئون في طرح حججهم وأدلتهم (المستتبطة من نظرية معينة) إلا أن هذا لا يعني أن النظرية ذاتها التي استتبطنوا منها تلك الحجج والأدلة مجانية للصواب. فعلى سبيل المثال: يوضح (Henry Sidgwick) أن النظرية النفعية (Utilitarianism) قد تكون ذاتية التأثير (self-effacing) "وهذا يبين أنه لا ينبغي لأحد أن يستخدمها كأداة تحليلية لاتخاذ قرار معين" ولكنها لا تتسبب بتقويض نفسها "وهذا يبين أنها على خطأ". فبحسب (Sidgwick):

قد يكون من الأفضل من وجهة نظر النفعي -ووفقاً لمبادئ النفعية- أن ترفض بعض تحليلاته واستنتاجاته من قبل عامة الأفراد بشكل عام، بل إنه قد يفضل أن يبقى بعض السيين (من يسيئون استعمال النظرية) بعيدين كل البعد عن محيطه ككل، فيقدر ما أن حسابات النفعي لا مفر منها ومعقدة، فإنه من المحتمل أن تؤدي إلى نتائج غير مرغوبة فيها⁽⁷⁸⁾.

77 - السلع العامة والتي يمكن تسويقها -ولكن ليس باعتبارها طرقات؛ لمنع الأفراد من إيذاء الآخرين- على أنها طريقة لتعزيز تفضيل معين (كنا سنحظى به لو أننا نملك معلومات أفضل) فإننا سنعتبر توفيرها أبويًا من وجهة نظر (Dworkin)، بل وربما نعتبرها أبوية لها ما يسوغها. (ورد هذا الإيضاح في الدراسة الأصلية ص126).

78 - تعد النظرية النفعية واحدة من النظريات الأخلاقية، والأصل في تطبيق القواعد العامة في هذه النظرية ومبادئها أن تحقق الخير والسعادة للفرد والمجتمع، بل وإن الخروج عن هذه القواعد في ظروف معينة تحقق الخير والسعادة للفرد والمجتمع أيضاً، فمثلاً: قد يصف الطبيب نظاماً غذائياً عاماً لشخص معين؛ ليحافظ على صحته، وأن ذات الطبيب قد يوصي ذات الشخص في ظروف مختلفة بالعدول عن ذلك النظام العام إلى استثناء معين؛ لأنه أكثر ملاءمة لصحة الفرد. إذن القواعد العامة للنظرية والاستثناءات الواردة عليها تحقق الخير والسعادة = ولكن بشرط أن يكون المجتمع مثالياً، وأن يتسم كل أفرادها بالعقلانية، وأن يكونوا من النفعيين المستنيرين الواعين، وأن يدركوا متى ينبغي لهم أن يلتزموا القواعد العامة، ومتى ينبغي لهم أن يلتزموا الاستثناءات، وبسبب

فالقلق الذي نتحدث عنه هو امتداد طبيعي لفكر (Sidgwick). فإذا كان صانعو القرار السياسي يسيئون استخدام الحجج والأدلة لتسويق سياساتهم التي لا تتوافق مع الحجج التي يطرحونها، فإنه من المستحسن أن يتوقفوا عن طرح هذه الحجج.

ومع أنه من الممكن أن نكون أحسن حالا لو أنه لم يتم صياغة (أو وضع) نظرية السلع العامة، أو أنه لم يتم ترويجها على مستوى صانعي القرارات السياسية. يبدو هذا (الافتراض) تشاؤميا إلى حد كبير. كما أنه من الممكن أن يتبنى صانعو القرارات السياسية الحجج والمبادئ التي تخدم مصالحهم الذاتية، أو أنهم يتبنون ما قد يكون ضارا دون قصد. يمنحنا هذا (الافتراض) سببا للتضييق على قوتهم وسلطتهم، كما أنه يولي اهتماما أكبر للحوافز السياسية. بعبارة أخرى: لا ينبغي أن يكون ذلك سببا في تغيير وجهة نظرنا حول العلاقة المتشابكة بين إشباع الرغبات، والرفاهية، والسلع العامة.

النتائج (Conclusion)

تناولت هذه الدراسة السلع العامة، وبينت أنها ذات ارتباط بفشل السوق، وأن الحكومات قد تتدخل أحيانا لتحسين الأوضاع، إلا أن الطلب واسع النطاق على السلع العامة يعد في أحسن الأحوال شرطا ضروريا للتدخل الحكومي. كما بينت الدراسة أن أنه لا يوجد ارتباط وثيق بين الطلب والرفاهية، وأن الارتباط بينهما ضعيف وخاصة في حالة السلع العامة؛ لأن لدى الأفراد الحد الأدنى من الحافز؛ ليكتسبوا معرفة أوسع بالسلع العامة التي تقتقر إلى إمكانية إنتاجها أو استهلاكها من طرف واحد. ومما هو مقرر في اقتصاد السوق أن تفضيلات الأفراد مشوهة التكوين (أي أنها مبنية على رغبات فاسدة) تقع تحت طائلة المسؤولية، أو بعبارة أخرى: يتحمل الأفراد المشترون تكاليف اختياراتهم السيئة، وهذا نادرا ما يكون صحيحا في المجال السياسي؛ لأن الأفراد لا يتمتعون إلا بقدر قليل من القوة أو السلطة لاتخاذ القرار، إما من خلال الاستهلاك (الانتفاع) أو من خلال التصويت (المشاركة في الاستطلاع) على السلع العامة التي يمكن

هذه الحسابات المعقدة فإن (Sidgwick) يرى ضرورة إقصاء من يسيئون استعمال النظريات، ومما تجدر الإشارة إليه: إن المسألة كما يراها (Sidgwick) أعقد من أن تتوضح في هذه العجالة، ولمزيد من التوضيح فإنه يمكن الاطلاع على:

Sidgwick: Henry, **The Methods of Ethics**, Jonathan Bennett, 2017, Page: 238.

توفيرها مستقبلاً. وهذا يعني: قبل معالجة مشكلة السلع العامة وآليات الحكومة في توفيرها، فإن على صانعي القرار السياسي النظر في الرغبات الكامنة وراء الطلب على السلع العامة من ناحية فسادها أو صلاحها (معقوليتها أو لامعقوليتها)، وهل تكاليف توفير السلع العامة تتجاوز منافعها أم لا، وهل تتمكن الأسواق من توفير السلع العامة على نحو أفضل أم أسوأ من توفير الحكومة للسلع العامة.

شكر وتقدير (Acknowledgements)

يشكر الباحث (Jonathan Anomaly) كلا من (Geoffrey Brennan) و (Jerry Gaus) و (Michael Munger) على ما قدموه من تعليقات وتعقيبات على أفكار الدراسة.

تمويل الدراسة (Funding)

لم تتلق هذه الدراسة أية منح مالية محددة من قبل مؤسسات تمويلية في القطاعات العامة أو التجارية أو غير الربحية.

(References) المراجع

- Anomaly J (2012) Is obesity a public health problem? *Public Health Ethics* 5(3): 216–221.
- Aristotle (350 BCE) *Nicomachean Ethics*. Available at: <http://classics.mit.edu/Aristotle/nicomachaen.html> (accessed 9 January 2013).
- Barendregt J, Bonneux L and van der Mass P (1997) The health care costs of smoking. *New England Journal of Medicine* 337: 1052–1057.
- Brandt R (1979) *A Theory of the Good and the Right*. Oxford, UK: Clarendon Press.
- Buchanan J (1993) How can constitutions be designed so that politicians who seek to serve the public interest can survive and prosper? *Constitutional Political Economy* 4(1): 1–6.
- Buchanan J (1999) The demand and supply of public goods. In: *The Collected Works of James M. Buchanan*. Indianapolis, IN: Liberty Fund. First published 1968.
- Buchanan J and Brennan G (1999) *The Reason of Rules: Constitutional Political Economy*. Indianapolis, IN: Liberty Fund. First published 1985.
- Buchanan J and Tullock G (1962) *The Calculus of Consent*. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press.
- Caplan B (2008) *The Myth of the Rational Voter*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Coase R (1960) The problem of social cost. *The Journal of Law and Economics* 3: 1–44.
- Comes R and Sandler T (1996) *The Theory of Externalities, Public Goods, and Club Goods*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Cowen T (2006) *Good and Plenty*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Demsetz H (1993) The private production of public goods, once again. *Critical Review* 7(4): 559–566.
- Diamond P and Hausman J (1994) Contingent valuation: Is some number better than no number? *Journal of Economic Perspectives* 8(4): 45–64.
- Diamond P, Hausman J, Leonard GK, et al. (1993) Does contingent valuation measure preferences? Experimental evidence. In: Jerry Hausman (ed.) *Contingent Valuation: A Critical Assessment*. Amsterdam: North Holland Press.
- Downs A (1957) An economic theory of political action in a democracy. *The Journal of Political Economy* 65(2): 135–160.
- Dworkin G (1972) Paternalism. *The Monist* 56: 64–84.

- Gaus G (2007) *On Philosophy, Politics and Economics*. Belmont, CA: Thomson Wadsworth.
- Gauthier D (1986) *Morals by Agreement*. Oxford, UK: Oxford University Press.
- Gintis H and Bowles S (2008) The evolutionary basis of collective action. In: *The Oxford Handbook of Political Economy*. Oxford, UK: Oxford University Press.
- Hampton J (1986) *Hobbes and the Social Contract Tradition*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Hampton J (1987) Free rider problems in the production of collective goods. *Economics and Philosophy* 3: 245–273.
- Hausman D and McPherson M (2006) *Economic Analysis, Moral Philosophy and Public Policy*, 2nd ed. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Hayek F (1945) The use of knowledge in society. *American Economic Review* 35(4): 519–530.
- Head JG (1962) Public goods and public policy. *Public Finance* 17(3): 197–219.
- Hobbes T (1651) *Leviathan*. Available at: http://oll.libertyfund.org/?option=com_staticxt&staticfile=show.php%3Ftitle=869 (accessed 9 January 2013).
- Holcombe R (2000) Public goods theory and public policy. *The Journal of Value Inquiry* 34: 273–286.
- Huemer M (forthcoming) Why people are irrational about politics. Available at: <http://home.sprynet.com/~owl1/irrationality.htm> (accessed 9 January 2013).
- Hume D (1739) *A Treatise of Human Nature*. Available at: http://oll.libertyfund.org/index.php?option=com_staticxt&staticfile=show.php%3Ftitle=342&Itemid=27#toc_list (accessed 9 January 2013).
- Kavka G (1986) *Hobbesian Moral and Political Theory*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Kelman S (1981) Cost-benefit analysis: An ethical critique. *Regulation* 5: 33–40.
- Leiserowitz A, Smith N and Marlon JR (2010) *Americans' Knowledge of Climate Change*. New Haven, CT: Yale Project on Climate Change Communication. Available at: <http://environment.yale.edu/climate/files/ClimateChangeKnowledge2010.pdf> (accessed 9 January 2013).
- Medema S (2007) The hesitant hand: Mill, Sidgwick and the evolution of the theory of market failure. *History of Political Economy* 39(3): 331–358.
- Offit P (2010) *Autism's False Prophets*. New York, NY: Columbia University Press.
- Olson M (1965) *The Logic of Collective Action*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Ostrom E (1990) *Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Ostrom E (2000) Collective action and the evolution of social norms. *Journal of Economic Perspectives* 14(3): 137–158.
- Parfit D (1984) *Reasons and Persons*. Oxford, UK: Oxford University Press.
- Pigou AC (1932) *The Economics of Welfare*, 4th ed. London, UK: Macmillan Press.
- Rawls J (1971) *A Theory of Justice*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Samples K and Hollyer J (1990) *Contingent Valuation of Wildlife Resources in the Presence of Substitutes and Complements*. Boulder, CO: Westview Press.
- Samuelson P (1954) The pure theory of public expenditure. *The Review of Economics and Statistics* 37(4): 350–356.
- Samuelson P (1972) Indeterminacy of government role in public-good theory. In: RC Merton (ed.) *The Collected Scientific Papers of Paul A. Samuelson, volume 3*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Schmidtz D (1987) Contracts and public goods. *Harvard Journal of Law and Public Policy* 10: 475–503.

- Schmidtz D (1991) *The Limits of Government: An Essay on the Public Goods Argument*. Boulder, CO: Westview Press.
- Schmidtz D (1993) Market failure. *Critical Review* 7(4): 525–537.
- Schmidtz D (2001) A place for cost–benefit analysis. *Philosophical Issues* 35: 148–170.
- Sidgwick H (1981) *The Methods of Ethics*, 7th ed. Indianapolis, IN: Hackett Publishing. First published 1874.
- Smith A (1776) *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*. Available at: Econlib.org/library/smithsmWN.html (accessed 9 January 2013).
- Sorrel T (2007) Parental knowledge and expert choice in the debate about MMR and autism. In: *Ethics, Prevention and Public Health*. Oxford, UK: Oxford University Press.
- Stiglitz J (1999) Knowledge as a global public good. In: Inge Kaul (ed.) *Global Public Goods*. Oxford, UK: Oxford University Press.
- Sugden R (1990) Rules for choosing among public goods: A contractarian approach. *Constitutional Political Economy* 1(2): 63–82.
- Tolley G, Randall A, Blomquist G, et al. (1983) Establishing and valuing the effects of improved visibility in the Eastern United States. Report to the US Environmental Protection Agency, Washington, DC.
- Tullock G (1971) Public decisions as public goods. *Journal of Political Economy* 79(4): 913–918.
- van Ball P, Polder J, de Wit G, et al. (2008) Lifetime medical costs of obesity. *PLoS Medicine* 5: 242–249.
- Varian H (1993) Markets for public goods? *Critical Review* 7(4): 539–557.

(Author biography) نبذة تعريفية موجزة عن المؤلف

كاتب الدراسة هو (Jonathan Anomaly)، ويعمل عضو هيئة تدريس أساسي في برنامج (Duke/UNC) في الفلسفة والسياسة والاقتصاد.